جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص

دور المواطنة البيئية

في تحقيق التنمية المستدامة

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في الحقوق

تخصص: البيئة والتنمية المستدامة

من إعداد الطالبين:

تازي عبد الكريم

معمري بوعلام

تحت إشراف الأستاذ:

د- بن سليمان عبد النور

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتورة بوسماحة أمينة	أستاذ محاضر -أ-	جامعة سعيدة- الدكتور مولاي الطاهر	رئيساً
الدكتور بن سليمان عبد النور	أستاذ محاضر -أ-	جامعة سعيدة- الدكتور مولاي الطاهر	مشرفاً ومقرراً
الدكتور عصموني خليفة	أستاذ محاضر -أ-	جامعة سعيدة- الدكتور مولاي الطاهر	عضواً

السنة الجامعية: 2024-2025م

جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص

دور المواطنة البيئية

في تحقيق التنمية المستدامة

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في الحقوق

تخصص: البيئة والتنمية المستدامة

من إعداد الطالبين:

تازي عبد الكريم

معمري بوعلام

تحت إشراف الأستاذ:

د– بن سليمان عبد النور

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتورة بوسماحة أمينة	أستاذ محاضر –أ–	جامعة سعيدة– الدكتور مولاي الطاهر	رئيساً
الدكتور بن سليمان عبد النور	أستاذ محاضر –أ–	جامعة سعيدة– الدكتور مولاي الطاهر	مشرفاً ومقرراً
الدكتور عصموني خليفة	أستاذ محاضر –أ–	جامعة سعيدة– الدكتور مولاي الطاهر	عضواً

السنة الجامعية: 2024–2025م

إهـــداء

إلى من خاضوا الحياة لأجلي ...

إلى من غرسوا في قلبي الحلم و سقوه بالدعاء ....

إلى من كانوا نور دربي وظلي حين أثقلتني الأيام ...

إلى

"أمـــــــي" و "أبـــــــي"

يا معنى الحياة و جمالها ... هذا النجاح لكم أنا كنت فقط الوسيلة و انتم الغاية التي سعيت

لها بكل قلبي انتم الإنجاز لحقيقي أنا فقط النتيجة ...

كل دمعة نزلت كانت تسجد شكرا لأنكم في حياتي

اليوم أزف لكم شهادتي كما تهدى التيجان للملوك فانتم سلطان قلبي وسر فرحتي هذا

التخرج ليس ختما لمسيرتي الدراسية بل تتويجا لحبكم وصبركم ودعمكم

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي إلى ملهمي و نجاحي إلى من شددت عضدي بهم فكانوا

مصدر قوتي وإلهامي استمد طاقتي بهم بعد الله إلى خير أيامي وصفوتها إلى قرة عيني

إخوتي عبد القادر،سعاد، منى،

إلى من دعمني بلا حدود، وأعطاني بلا مقابل و جدتي أطال الله في عمرهم

إلى جدي رحمه الله ...

أقدم عملي هذا صدقة جارية لروحه

"تازي عبد الكريم"

إهـــداء

إلى من غرست في قلبي بذور الحب، وسقتني بعطفها دون كلل،

إلى من سهرت على راحتي، وعلّمتني كيف أكون إنسانًا قبل أن أكون ناجحًا،

إلى

"أمـــــــــي"

نبع الحنان، وأجمل الأوطان... أهديك هذه المذكرة بكل فخر وامتنان.

وإلى سندي في الحياة، من علّمني الصبر وربّى فيَّ الطموح،

إلى

"أبـــــــــــي"

منارة دربي ومصدر قوتي، أهديك كل كلمة كتبتها وكل نجاح أحققه.

وإلى إخوتي الأعزاء، شركاء الطفولة ورفاق الدرب،

أنتم العون عند الشدائد، والفرح في اللحظات الجميلة،

لكم أهدي ثمرة جهدي، عرفانًا بمحبّتكم ودعمكم الدائم.

"معمري بوعلام"

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبفضله وتوفيقه أُنجز هذا العمل

الذي بين أيديكم

يسعدني في هذا المقام أن أتقدّم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان

لكل من ساهم في إنجاح هذه المذكرة، ودعمني خلال مراحلها المختلفة

أولاً، أتوجّه بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف:

"بن سليمان عبد النور"

على ما قدّمه من دعم علمي وتوجيهات قيّمة، وصبره في متابعة هذا العمل حتى

اكتمل في أحسن صورة فله مني كل الاحترام والتقدير

إلى الوالدين الكريمين الذين قال الله سبحانه وتعالى فيهما بعد

بسم الله الرحمان الرحيم:

﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾

صدق الله العظيم. سورة الاسراء 24 كما أتقدّم بخالص الشكر

والعرفان إلى كافة أعضاء الهيئة التدريسية

الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وتوجيهاتهم طوال مسيرتي الجامعية.

ولا يفوتني أن أشكر زملائي وأصدقائي

الذين كانوا سندًا وعونًا لنا خلال هذه الرحلة،

تقاسمنا فيها التعب كما الفرح، وكانوا جزءًا لا يتجزأ من هذا النجاح.

قائمة المختصرات

المختصرات	الدلالة
باللغة العربية	
ج.ج.د.ش	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ص–ص	من الصفحة إلى الصفحة
د.ط	دون طبعة
ج.ر	الجريدة الرسمية
مج	مجلد
ص	الصفحة
م	ميلادي
ع	العدد
باللغة الأجنبية	
..... N	Numéro
..... PP	Page de la page
..... CO_2	DIOXYDE DE CARBONE

مقدمة

لقد شهد العالم في العقود الأخيرة تطورا كبيرا في مختلف المجالات، إلا أن هذا التطور لم يكن دوما لصالح البيئة، بل أدى في كثير من الأحيان إلى تدهور مستمر في النظم البيئية واختلال في التوازن الطبيعي نتيجة للاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية والتوسع الصناعي والعمراني غير المدروس. وأمام هذه التحديات البيئية المتزايدة، برز مفهوم التنمية المستدامة كبديل حتمي يسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، لضمان حقوق الأجيال القادمة في العيش الكريم.

وفي هذا السياق، أصبح من الضروري إعادة النظر في دور الفرد داخل المجتمع، ليس فقط كمستهلك أو منتج، بل كمواطن بيئي واعٍ ومسؤول. ومن هنا نشأ مفهوم "المواطنة البيئية" الذي يشير إلى وعي الأفراد بمسؤولياتهم تجاه البيئة، والتزامهم بالسلوكيات التي تحافظ على التوازن البيئي، وتدفع نحو تحقيق تنمية مستدامة لا تقوم على استنزاف الموارد بل على إدارتها بعقلانية وعدالة. فالمواطنة البيئية لا تتوقف عند حدود احترام القوانين البيئية أو المشاركة في حملات التوعية، بل تتعدى ذلك إلى تبني نمط حياة بيئي مستدام يعكس وعيا عميقا بترابط الإنسان مع محيطه الطبيعي.

إن تنمية المواطنة البيئية باتت اليوم من الأولويات التي ينبغي أن تتبناها المجتمعات والحكومات على حد سواء، باعتبارها المدخل الأساسي لإحداث تغيير فعلي في سلوك الأفراد تجاه البيئة. ولا يمكن لهذا التغيير أن يتحقق بمعزل عن تعزيز الوعي البيئي من خلال التربية والتعليم والإعلام، بالإضافة إلى خلق سياسات تحفيزية تشجع الأفراد على الانخراط الفعلي في الجهود البيئية والتنموية. فالمواطنة البيئية تعتبر عنصرا محوريا في بناء مجتمع قادر على التكيف مع التغيرات البيئية، ومؤهلا للمساهمة الفعالة في مسار التنمية المستدامة.

كما أن ارتباط المواطنة البيئية بالتنمية المستدامة يعكس وعيا جديدا بمفهوم المواطنة ذاته، حيث لم يعد مقتصرا على الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية، بل أصبح يشمل كذلك البعد البيئي الذي يمثل أحد أركان المواطنة المعاصرة. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية تناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل لفهم كيفية إسهام المواطنة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، والتعرف على التحديات التي تعوق

ترسيخها في المجتمعات، والآليات الكفيلة بتعزيزها وجعلها ثقافة سائدة لدى الأفراد والمؤسسات على حد سواء.

إن هذا التوجه البحثي لا يكتفي بطرح الإشكالية البيئية من منظور تقني أو إداري بحت، بل ينطلق من قناعة بأن التغيير الحقيقي يبدأ من الفرد، وأن بناء وعي بيئي جماعي هو الأساس الذي يقوم عليه أي مشروع تنموي مستدام. وعليه، فإن دراسة المواطنة البيئية باعتبارها خيارا استراتيجيا لتحقيق التنمية المستدامة تكتسي أهمية علمية وعملية بالغة، خصوصا في ظل التحديات البيئية المعقدة التي باتت تهدد الأمن البيئي العالمي، وتفرض على جميع الفاعلين، أفرادا ومؤسسات، تبني مقاربة شمولية تشاركية تكون المواطنة البيئية في قلبها.

تبرز أهمية هذا الموضوع من خلال تركيزه على العلاقة الحيوية بين وعي المواطن البيئي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو موضوع يكتسي طابعا استراتيجيا في ظل التحديات البيئية الراهنة، مثل التغير المناخي، وتدهور التنوع البيولوجي، واستنزاف الموارد الطبيعية، والتلوث بمختلف أشكاله. وتزداد هذه الأهمية بالنظر إلى أن البيئة لم تعد مجرد مجال مستقل عن باقي الجوانب التنموية، بل أصبحت جزءا لا يتجزأ من التخطيط التنموي على الصعيدين الوطني والعالمي.

إن إدماج البعد البيئي ضمن سلوكيات الأفراد وممارساتهم اليومية أصبح شرطا أساسيا لتحقيق تنمية متوازنة وشاملة، مما يستدعي التركيز على المواطنة البيئية كأداة فعالة لنشر الوعي البيئي وترسيخ ثقافة الاستدامة. وهذا ما كرسته المادة 01/64 التي تنص على أنه: "للمواطن الحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة"[1].

[1]- المادة 01/64 من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020، المعدل والمتمم بموجب المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، ج.ر، ج.ج.د.ش، ع82 الموافق لـ 15 جمادى الأولى عام 1442هـ الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2020.

ومن هذا المنطلق، فإن الدراسة تسعى إلى تسليط الضوء على هذا المفهوم الحديث نسبيا، وتوضيح مدى أهميته في إحداث التغيير المطلوب على مستوى وعي الأفراد، وإشراكهم بفعالية في حماية البيئة وصون الموارد، بما يضمن استمراريتها لصالح الأجيال القادمة.

تهدف هذه الدراسة إلى تناول موضوع المواطنة البيئية من خلال عدة محاور متكاملة تسعى إلى الإحاطة بجوانبه النظرية والتطبيقية، وذلك على النحو الآتي:

- توضيح مفهوم المواطنة البيئية، من خلال الوقوف على تعريفاتها المتعددة، وأهم الخصائص والمبادئ التي تقوم عليها، وكذا تبيان أبعادها الفكرية والسلوكية.
- إبراز أهمية المواطنة البيئية كمدخل رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال توضيح علاقتها بحماية البيئة والحد من السلوكيات المضرة بالمحيط الطبيعي.
- التعرف على السبل الكفيلة بتعزيز الوعي البيئي لدى الأفراد والمجتمعات، سواء عبر المؤسسات التربوية أو الإعلام أو السياسات العمومية، بما يساهم في بناء مجتمع مسؤول وواع بيئيا.
- تحليل التحديات التي تعوق تفعيل المواطنة البيئية على أرض الواقع، مع تقديم توصيات من شأنها تجاوز هذه العراقيل وتعزيز ثقافة الاستدامة.

إن مبررات اختيار الموضوع نجد ما هي مبررات الذاتية وعليه ينبع اختيار هذا الموضوع من اهتمام الباحث المتزايد بقضايا البيئة، ورغبته في المساهمة العلمية في مجال يشهد تطورا متسارعا واهتماما متزايدا من قبل الفاعلين على المستويين المحلي والدولي. كما أن التدهور البيئي الذي أصبح ملموسا في الحياة اليومية كان دافعا قويا للغوص في هذا الموضوع ومحاولة فهم أبعاده وتقديم رؤية علمية تسهم في زيادة الوعي البيئي لدى الأفراد والمؤسسات.

وأخرى موضوعية أي المبررات الموضوعية تكمن المبررات الموضوعية في الطابع الاستعجالي الذي أصبحت تفرضه القضايا البيئية، سواء على صعيد التغيرات المناخية أو ندرة الموارد أو تزايد الكوارث الطبيعية. كما أن المواطنة البيئية تطرح نفسها اليوم كأحد المحاور الأساسية في الخطاب البيئي العالمي، إذ لم يعد بالإمكان الاعتماد فقط على التشريعات والإجراءات الحكومية دون إشراك المواطن. ومن هنا تبرز

الحاجة إلى دراسات علمية تتناول سبل تعزيز هذا النوع من المواطنة وتحديد دوره في دعم أهداف التنمية المستدامة.

وعليه نطرح الإشكالية التالية أمام تعقيد التحديات البيئية الراهنة، وتعدد الفاعلين المعنيين بحماية البيئة، تطرح الدراسة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم المواطنة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، وما هي الآليات الكفيلة بتعزيزها داخل المجتمع؟

أما التساؤلات الفرعية فيتم الإجابة على هذه الإشكالية المطروحة، سيتم تناول مجموعة من التساؤلات الفرعية المترابطة:

- ما المقصود بالمواطنة البيئية، وما هي أبرز خصائصها وأبعادها؟
- كيف تسهم المواطنة البيئية في حماية الموارد الطبيعية ودعم التنمية المستدامة؟
- ما هي التحديات والعراقيل التي تواجه تفعيل المواطنة البيئية على أرض الواقع؟
- ما الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات التربوية والإعلامية في تعزيز وعي الأفراد البيئي وتفعيل المواطنة البيئية؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، نفترض ما يلي:

أن المواطنة البيئية تساهم بشكل فعّال في توجيه السلوك المجتمعي نحو المحافظة على البيئة.

- إن تعزيز الوعي البيئي وتضمين قيم المواطنة البيئية في السياسات التعليمية يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

تركز هذه الدراسة على تحليل مفهوم المواطنة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال استعراض مختلف المقاربات النظرية، بالإضافة إلى دراسة بعض النماذج والتجارب ذات الصلة، سواء في السياق المحلي أو الإقليمي أو الدولي. كما تسعى إلى فهم الواقع البيئي والاجتماعي الذي يعيشه المواطن، ومدى وعيه بالتحديات البيئية، وذلك في إطار اجتماعي وثقافي يعكس خصوصية المجتمع المدروس.

وعليه واجهتنا هذه الدراسة عددا من الصعوبات التي أثرت على بعض مراحلها، ومن بينها:

- محدودية المراجع المتخصصة باللغة العربية التي تتناول موضوع المواطنة البيئية بشكل مفصل.
- صعوبة الوصول إلى بيانات ميدانية محدثة تعكس واقع الوعي البيئي لدى فئات المجتمع.
- غياب الدراسات المحلية الكافية التي تربط بين مفهوم المواطنة البيئية والتنمية المستدامة.
- وجود تفاوت في درجة الوعي البيئي بين مختلف شرائح المجتمع، مما يجعل من الصعب بناء تصور شامل وموحد حول واقع المواطنة البيئية.

لاستيفاء متطلبات هذا البحث، سيتم اعتماد المنهجين التاليين: الوصفي والتحليلي، اللذان يتم عبرهما عرض المفاهيم الأساسية وتحليل العلاقة بين المواطنة البيئية والتنمية المستدامة، مع الاعتماد على مجموعة من المصادر الأكاديمية والدراسات الحديثة ذات الصلة.

ومن خلال هذا تم تقسيم هذه المذكرة إلى فصلين؛ الفصل الأول خصصناه للإطار المفاهيمي للمواطنة البيئية والتنمية المستدامة. أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى التنمية المستدامة وأساليب المواطنة البيئية في تحقيقها.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للمواطنة البيئية

تعد المواطنة البيئية من المفاهيم الحديثة التي فرضت نفسها بقوة في الخطاب البيئي المعاصر، لما لها من أهمية بالغة في تشكيل وعي الأفراد والمجتمعات إزاء القضايا البيئية المتزايدة. فقد أضحى من الضروري تجاوز النظرة التقليدية للمواطنة التي تقتصر على الحقوق والواجبات السياسية، إلى مواطنة أكثر شمولًا تأخذ بعين الاعتبار العلاقة التفاعلية بين الإنسان وبيئته.

ويعود ظهور هذا المفهوم إلى تحولات فكرية شهدها القرن العشرون، نتيجة التزايد المستمر في التحديات البيئية مثل التلوث، وتغير المناخ، وتدهور الموارد الطبيعية. وفي هذا الإطار، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم المواطنة البيئية.

المبحث الأول:

مفاهيم عامة حول المواطنة البيئية.

نشأت المواطنة البيئية مع تزايد الوعي العالمي بالمشكلات البيئية الناتجة عن التلوث، الاستهلاك المفرط، وتغيّر المناخ. بدأت المفاهيم الأولى تظهر في سبعينيات القرن العشرين، متأثرة بالحركات البيئية العالمية التي نادت بحماية الطبيعة وحقوق الأجيال القادمة. تطورت الفكرة لاحقًا لتشمل التزام الفرد والمجتمع بالحفاظ على البيئة من خلال السلوكيات المستدامة والمشاركة الفعالة في القرارات البيئية. اليوم، تُعدّ المواطنة البيئية جزءًا مهمًا من التربية والتعليم في العديد من دول العالم[1].

(المطلب الأول) ماهية المواطنة البيئية. (المطلب الثاني) مفهوم المواطنة البيئية

المطلب الأول:

ماهية المواطنة البيئية.

- المواطنة البيئية هي مفهوم يتعلق بالمسؤولية التي يتحملها الأفراد والمجتمعات تجاه البيئة، ويشمل الوعي البيئي والمشاركة الفاعلة في حماية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها. وتعود نشأة هذا المفهوم إلى تطور الفكر البيئي في القرن العشرين، خصوصًا مع ازدياد الوعي البيئي بأهمية الحفاظ على كوكب الأرض بسبب التحديات البيئية مثل التلوث، تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي وجود تفاوت في درجة الوعي البيئي بين مختلف شرائح المجتمع، مما يجعل من الصعب بناء تصور شامل وموحد حول واقع المواطنة البيئية[2].

يمكن تلخيص مراحل نشأة المواطنة البيئية في الفروع التالية: (الفرع الأول) الوعي البيئي المبكر والتحولات البيئية. (الفرع الثاني) علاقة الوعي البيئي بالإنسان والمخلفات الصناعية.

[1]- عليان بوزيان، تفعيل فكرة المواطنة البيئية في السيايات التشريعية "دراسة مقارنة، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، د.س.ن، ص103.

[2]- أبو يوسف منى، المواطنة البيئية في المناهج التربوية "رؤية مستقبلية"، ع15، مجلة دراسات التربوية، د.ب.ن، 2021م، ص-ص88-104.

الفرع الأول:

الوعي البيئي المبكر والتحولات البيئية.

عرف الوعي البيئي تدرجا ملحوظا وهو ما سنوضحه خلال العصر الحديث والعصر المعاصر حسب ما يلي:

1- الوعي البيئي المبكر (القرن 19 – أوائل القرن 20): بدأ الوعي البيئي يتشكل في القرن 19 من خلال حركات طبيعية مثل تلك التي قادها علماء مثل هنري ديفيد ثورو وجون موير، الذين دعوا إلى الحفاظ على الطبيعة ومشاهدها الجميلة[1].

2- التحولات البيئية في القرن 20: في منتصف القرن 20، زادت المشاكل البيئية بشكل ملحوظ، مثل التلوث والتدمير المفرط للموارد. وكان من بين الأحداث المهمة في هذه الفترة نشر كتاب "Silent Spring" (الربيع الصامت) لرَشيل كارسون عام 1962، الذي سلط الضوء على تأثير المبيدات على البيئة.

3- ظهور الحركة البيئية الحديثة (أواخر القرن 20): مع ظهور قضايا مثل الاحتباس الحراري، تم تنظيم العديد من المؤتمرات العالمية مثل قمة الأرض في "ريو دي جانيرو" عام 1992، حيث بدأ التركيز على ضرورة تبني نهج يشمل التعاون بين الحكومات والمجتمعات لحل القضايا البيئية. كما بدأت الأمم المتحدة بتطوير أهداف التنمية المستدامة.

المواطنة البيئية في القرن 21: مع تزايد التحديات البيئية مثل تغير المناخ والتلوث البلاستيكي، أصبح من الضروري أن يتحمل الأفراد مسؤولية أكبر في حياتهم اليومية، من خلال التثقيف البيئي والمشاركة في المبادرات البيئية على المستويات المحلية والعالمية[2].

---

[1]- عليان بوزيان، المرجع السابق، ص119.

[2]- القاسمية تركية بنت مرهون، فاعلية التدريس بالقصص المصورة في الدراسات الاجتماعية على تنمية التحصيل والاتجاه نحو المواطنة البيئية لدى الطلبة الصف الرابع الأساسي بسلطة عمان، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، عمان، 2018م، ص21.

الفرع الثاني:

علاقة الوعي البيئي بالإنسان والمخلفات الصناعية.

كما يعود ظهور مفهوم المواطنة البيئية نتيجة التأكيد على ضرورة حماية البيئة والتصدي لتأثيرات البشر السلبية عليها، وبذات التأكيد على دور المواطنين في ذلك، حيث أن للمواطنة البيئية أهمية بالغة في المحافظة على البيئة وحمايتها على ذلك[1].

فقد برزت منذ النهضة الصناعية الأولى، ونتيجة طغيان البشر في استنزاف الثروات الطبيعية واستغلال طاقاتها بلا رحمة، فقد عانى الجميع إما من تراجع الإنتاج الغذائي نظراً للتزايد المذهل في التعداد السكاني ونقص المياه وتلوثها، وإما من تلوث الهواء واستنزاف الموارد البيئية، الأمر الذي أدى إلى انتشار الغازات السامة والضارة في الجو وارتفعت رويداً رويداً درجة حرارة الأرض، بما أثار انتباه البشر ودفعهم إلى ضرورة العمل والتعاون لوضع خطط وبرامج للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة[1].

ويُرجع بعض الباحثين ظهور مدلول المواطنة البيئية إلى بداية القرن التاسع عشر، حيث ظهر في ذلك الوقت أقرب مفهوم للمواطنة البيئية تمثل في تجربة تحويل مدينة ''بتسبرج'' في الولايات المتحدة الأمريكية من ''مدينة الدخان'' إلى مدينة خاليه منه، بما جسدَ خير مثال لمدلول المواطنة البيئية، وتعود الدعوات لتفعيل المواطنة البيئية إلى سبعينيات القرن الماضي، حين بدأ نشاط الحركة الخضراء من خلال إبراز السوء الذي أصاب البيئة، ولا ربما كان الكتاب الأكثر شهرة في تلك الفترة هو كتاب ''محددات النمو'' الذي بيعت منه ملايين النسخ حول العالم، الذي حمل رسالة مفادها أن هناك تجاوز لمقدرة البيئة على دعم الإنسان وأشكال الحياة الأخرى، وأنه إن لم نفعل شيئاً فسيكون الانهيار البيئي لا مفرد منه خلال المائة سنة القادمة[2].

[1]- بنى حمدان، صفاء نواف، دليل إداري تربوي مقترح لتعزيز دور مديري المدارس الثانوية الحكومية في الأردن في مجال المواطنة البيئية، رسالة دكتوراة، كلية الدراسات العليا، الجامعات الأردنية، الأردن، 2018م، ص20.

[2]- عليان بوزيان، المرجع السابق، ص109.

ونتيجة تفاقم المشكلات البيئية وتزايد نتائجها السلبية على حياة الإنسان اليومية، فقد ارتفعت النداءات وعُقدت الندوات والمؤتمرات عل المستويين الدولي والوطني لمواجهة هذه المشكلات والمطالبة بالحفاظ على البيئة من كافة مكونات المجتمع، وكان أولها المؤتمر الأول للبيئة البشرية الذي انعقد في ''استكهولم'' عام 1972 والذي أكد على ضرورة وضع برنامج لعدة فروع علمية للتربية البيئية في المؤسسات التعليمية، والمتبع لمسار نشأة المواطنة البيئية يتبين له أنها ليست بالمفهوم الحديث[1]، بل تطورت التسمية عبر الأعوام، فقد جاء الاهتمام بالبيئة وقضاياها منذ السبعينات، وعرفت المناهج التعليمية وعرفت المناهج التعليمية المعنية بالقضايا البيئية وتربية الأجيال مواضيع حماية البيئة والمحافظة عليها باسم التربية البيئية، وفي عام 2002 في قمة "جوهانسبرغ" للتنمية المستدامة طرح مصطلح ''المواطنة البيئية'' لربط المواطن بالبيئة والتأكيد على واجباته اتجاه بيئته المحلية والعالمية، وهنا فإن من الجدير ذِكره، أن المنتدى التحضيري لهذه القمة –قمة "جوهانسبرغ" لعام 2002– للتنمية المستدامة للمنظمات غير الحكومية المنعقد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قد تبنى مفهوم المواطنة البيئية، هذا المفهوم الذي كان قد ظهرَ أول مرة في كندا وأمريكيا ودول الاتحاد الأوروبي في مطلع القرن الواحد والعشرين، على أثر مشاركة الناس في اتخاذ القرارات البيئية السليمة من أجل الصالح العام والمشاركة في تحمل المسؤولية البيئي.

ورغم ذلك، يمكن القول أن مصطلح ''المواطنة البيئية'' بدأ في جذب الاهتمام الدولي في أوائل التسعينيات، فقد حاول باحثون مختلفون معالجة الاهتمامات العامة بشأن القضايا البيئية من خلال إثراء وجهات النظر التقليدية حول مفهوم المواطنة بقيم ومبادئ جديدة. ففي البداية كان يقترب هذا المفهوم الجديد للمواطنة من مفهوم المواطنة البيئية من منطلق أن الحرية والتعددية تسير جنباً إلى جنب مع الحفاظ على حقوق الإنسان التي يكون لبعضها آثار على البيئة وإدارتها[2].

[1]– ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة، المكتبة القانونية، دط، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999م، ص19.

[2]– بنى حمدان، صفاء نواف، المرجع السابق، ص–ص30–31.

إذ تقسم الحقوق ثلاثة فئات: الحقوق الموضوعية كالحق في الوصول إلى السلع الطبيعية من مياه نظيفة وهواء نظيف وما شابه ذلك. والحقوق الإجرائية التي تشير إلى الحق في المشاركة في العمليات الديمقراطية المرتبطة بالقضايا البيئية. والحقوق الشخصية كالحق في اتخاذ خيارات خضراء في الطريقة التي يعيش الناس بها حياتهم. على أن هذا الفهم التقليدي للمواطنة البيئية كان يعتبر هذه الحقوق المتعلقة بالبيئة مسألة اختيارية مما كان يثير المخاوف حول مدى جدواها. لذلك، رأي باحثون آخرون، بأن ترك القضايا البيئية لاختيارات الأفراد قد يقوض قدرة البشر على مواجهة التحديات البيئية، ومن ثم، فلا بد من معالجة هذه التحديات من خلال منظور المواطنة البيئية الذي يحمل معنى التدخل لخلق معايير ضرورية لبقاء المجتمع السياسي وحماية الصالح العام، لذلك يتوجب أن تدخل المسائل والمبادئ البيئية ضمن قيم الفضيلة والواجب والالتزام والخدمة العامة، لتعزيز المواطنين المتوافقين مع البيئة والسياسة وقيم العدالة الاجتماعية.

فمفهوم المواطنة البيئية يهدف ليس لمجرد إصلاح المشاكل البيئية وحسب، بل يهدف أيضاً إلى إصلاح أسبابها وجذورها ومتابعة نمط الحياة والسعي لتحقيق التوازن بين الاستهلاك المفرط والفقر، كما أنه نظراً لكون قضايا البيئة تتجاوز الحدود الوطنية بما يتطلب حلولا وتعاوناً عبر الحدود الوطنية، فإنه جرى طرح مفهوم للمواطنة البيئية يتماشى مع ذلك –أي مع عالمية القضايا البيئية وتأثيراتها –بجعله مفهوم المواطنين العالميين الذي يفكرون خارج الحدود الوطنية ويُظهرون إحساساً أكبر بالترابط والاعتماد المتبادل عبر الوطني[1].

على ذلك، يظهر للباحث أن المواطنة البيئية مفهوم حديث يرجع في ظهوره كمصطلح إلى عقود قليلة مضت، وذلك على الرغم من أن المواطنة البيئية كممارسة عملية تستهدف حماية البيئة والمحافظة عليها تعود إلى القرن التاسع عشر، وأن المشاكل والتحديات البيئية تعود إلى أبعد من ذلك إلى بدايات عصر التصنيع. بما يعني أن مفهوم المواطنة البيئية كمصطلح تأخر في الظهور[2].

[1]– القاسمية تركية بنت مرهون، المرجع السابق، ص–ص18–21.

[2]– عليان بوزيان، المرجع السابق، ص103.

المطلب الثاني:

مفهوم المواطنة البيئية.

إن تعريف المواطنة البيئية مستخلص من العلاقة التي تربط كل مواطن ببيئته المحيطة به سواء الطبيعية منها المتمثلة في الماء والهواء أو الأرض أو البيئة الصناعية أو ما تسمى أيضا بالوسط المعيشي أي ما كان للإنسان دخل فيه، وما تمنحه هذه العلاقة من حقوق بيئية كحق في العيش في بيئة سليمة، أو الحق في الموارد الطبيعية أو الحق في التنمية[1]. (الفرع الأول) المفهوم الحديث للمواطنة البيئية. (الفرع الثاني) المفهوم اللغوي للبيئية. (الفرع الثالث) المفهوم الفقهي للبيئية.

الفرع الأول:

المفهوم الحديث للمواطنة البيئية.

تصدى العديد من الباحثين لمهمة تحديد المقصود بالمواطنة البيئية، وخرجت عدة وجهات نظرا وتعريفات عدة وذلك نتيجة أبعادها، فمفهوم المواطنة البيئية (Citizenship) يرتبط بمفهوم الوطن، وتعددت مفاهيم المواطنة ودلالاته عبر الزمن والأماكن، على أنه مفهوم بمعناه الحديث يشير إلى الحقوق الإنسانية الأساسية وحقوقه المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والجماعية.

وعَرفت الموسوعة العربية العالمية مفهوم المواطنة بأنه اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى وطن أو أمة. وفي قاموس علم الاجتماع فهو مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي ''دولة''، وعبر هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء في حين يتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الطرفين بموجب القانون[2].

فبذلك عرفت دائرة المعارف البريطانية مفهوم المواطنة بأنها العلاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون هذه الدولة وبما تتضمنه هذه العلاقة من حقوق وواجبات. ومن المنظور النفسي، فالمواطنة شعور

[1]- عبد المجيد النجار، مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة، ط02، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2008م، ص209.

[2]- عليان بوزيان، المرجع السابق، ص110.

بالولاء والانتماء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر لإشباع الحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار[1].

وحسب المادة 68 (جديدة)/02 تنص بأنه: "تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة"[2]. والمواطنة كهوية هي الإحساس بالانتماء لدولة أو جماعة معينة، ومن الناحية القانونية تعرف المواطنة بأنها الارتباط الرسمي بدول أو أمة معينة مع ما يصاحب هذا الارتباط من تمتع بحقوق وواجبات وفرص وحماية ومسؤوليات[3]. والمواطنة بمعناها الواسع تعني صِلة الفرد بالدولة التي يُقيم فيها بشكل ثابت ويرتبط بها تاريخياً وثقافياً وجغرافياً، وأن الشعور بالمواطنة أحد الاتجاهات المدنية الرئيسية التي من أهم قيمها احترام القانون والنظام العام، واحترام حقوق الإنسان وضمان الحريات الفردية والتعاون والعمل التطوعي والمشاركة.

الفرع الثاني:

المفهوم اللغوي للبيئية.

أما مفهوم البيئة، فهو لغوياً اسم مشتق من الفعل الماضي باءَ وبَوَأ ومضارعه يَبوء، فبوأ فلاناً منزلاً بمعنى أنزله، وتبوأ المكان أي نزلهُ وأقام به. والبيئة (Environment) في الاصطلاح كل ما يحيط بالفرد والمجتمع ويؤثر فيهما، إذ يقال: بيئة طبيعية، وبيئة سياسية، وبيئة اجتماعية. كما يُشير مفهوم البيئة إلى المحيط أو الشروط الواجب توفرها للإنسان أو النبات أو الحيوان حتى يعيش. فالبيئة تشير إلى كل ما هو خارج عن كيان الإنسان، وجميع ما يحيط به من موجودات، كالماء الذي يشربه والهواء الذي يستنشقه والأرض التي يسكن عليها ويزرعها، وما يحيط به من جماد وكائنات حيه، وهي الإطار الذي يمارس فيه الإنسان حياته ونشاطاته المختلفة.[4] ويمكن تقسم البيئة إلى ثلاث مكونات رئيسية هي:

---

[1]- حسام الدين فياض، نظرية المواطنة بين التربية والممارسات دراسة تحليلية نقدية، سوريا، 2023م، ص-ص149-150.

[2]- المادة 68 (جديدة)/02 من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016، المشار إليه سابقا.

[3]- بني حمدان، صفاء نواف، المرجع السابق، ص27.

[4]- نفس المرجع، ص-ص17-18.

1- البيئة الطبيعية (Natural Environment): تعني كل ما يحيط بالإنسان من ظواهر حية وغير حية، وليس للإنسان تأثر في وجودها، أي تنشأ بشكل طبيعي، وتتمثل هذه الظواهر أو المعطيات البيئية في المناخ والتربة والتضاريس والنباتات والحيوانات والكائنات الحية.

2- البيئة البشرية (Human Environment): تعني الإنسان ''البشر'' وانجازاته التي أوجدها داخل بيئته الطبيعية.

3- البيئة الاجتماعية (Social Environment): تعني الإطار من العلاقات الذي يحدد علاقة الإنسان بغيره، وهذا الإطار هو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين أفرادها بعضهم ببعض في بيئة ما، أو بين جماعات متباينة أو متشابهة، وأنماط هذه العلاقات تؤلف ما يُعرف بالنظم الاجتماعية المشيدة[1].

وبما أن الأساس الجوهري للمواطنة يتمثل في العلاقة المتبادلة بين المواطن والوطن من خلال الممارسة العملية بينهما، لذلك، فإن العلاقة الوطيدة تظهر بين المواطنة والبيئة، فالوطن هو البيئة التي يعيش فيها المواطن ويتفاعل معها ويؤثر فيها ويتأثر بها. فظهرت المواطنة البيئية كعلاقة جديدة بين المواطن والبيئة باعتبارها موطناً له، بهدف مواجهة مشكلات البيئة، وتقوه هذه العلاقة على العدالة والمساواة بين المواطنين، والعمل معاً نحو استدامة الموارد البيئية والتأكيد على الحقوق البيئية للمواطن والمسؤولية الفردية والجماعية البيئية إلى جانب المشاركة في اتخاذ القرار وتقديم أدوات لتحقيق المجتمع المستدام. ويعتبر مفهوم المواطنة البيئية من المفاهيم الوليدة أسوةً بظهور العديد من المفاهيم ذات العلاقة بالمواطنة والبيئة منها: المواطنة الايكولوجية (Ecological Citizenship) والمواطنة المستدامة (Sustainability Citizenship) والمواطنة الخضراء (Green Citizenship) والمواطنة البيئية المسئولة (Environmentally Reasonable Citizenship)، كما ارتبط مفهوم المواطنة البيئية (Environmental Citizenship) بمفهوم التنمية المستدامة (Development Sustainable).

[1]- كاتوت سحر، البيئة والمجتمع، ط01، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2009م، ص68.

انطلاقاً من أن الوصول إلى المجتمعات المستدامة يتطلب تحولات في مواقف البشر تجاه البيئة، فالمواطنة البيئية هي النظر إلى ما هو أبعد من المصالح الشخصية والمباشرة وصولاً إلى رفاهية المجتمع الأوسع نطاقاً ''البيئة''، واضعة في اعتبارها الحفاظ على حقوق واحتياجات الأجيال القادمة، عبر توجيه الناس بالسلوك البيئي المسؤول تجاه البيئة والمساهمة في تحقيق مجتمع عادل، فهذه المواطنة البيئية تهدف إلى توفير السبل لتعزيز الاستدامة الايكولوجية والعدالة البيئية على حد سواء.

فبعد أن كان المدلول التقليدي لمفهوم المواطنة؛ وبالتحديد المفهوم الليبرالي، يرتبط بحالة الأفراد وأفعالهم في المجال العام وفي علاقتهم مع الدولة ''أي علاقة المواطن بالدولة''، وتنقسم هذه الحالة إلى ثلاثة أنواع/ أبعاد رئيسية: الحالة المدنية والحالة السياسية والحالة الاجتماعية، بحيث تتضمن الأولى حقوق الأفراد في حرية الفكر والتعبير والدين، أما الثانية فتتضمن الحق في المشاركة في ممارسة السلطة السياسية باعتبار الفرد عضو في هيئة ذات سلطة سياسية.

أما الثالث فيتضمن العديد من الحقوق الاجتماعية كالرفاه الاقتصادي والصحة والتعليم. فهذا المفهوم بأبعاده الثلاثة يركز على جانب الحقوق دون أن يولي اهتمام كبير بجانب الواجبات التي يفترض أن يؤديها الفرد ليكون مواطناً. فإن دعاة المواطنة البيئية أضافوا بُعداً رابعاً وهو الحقوق البيئية التي جاءت من أجل إيجاد بيئة طبيعية آمنة وحماية الأفراد من البيئة الملوثة، ووفق هذا المفهوم الجديد يتم التركيز المتزايد على الواجبات البيئية أكثر من التركيز على الحقوق، بحيث يتوجب أن يكون الفرد ملتزم بواجبات تجاه البيئة مثل الواجبات لحماية التربة وتجنب تلويث الهواء والمياه والحفاظ على التنوع البيولوجي وإثرائه، والحد من الاستهلاك إلى الحد الأدنى المعقول. ومفهوم المواطنة البيئية لا يقتصر على وعي المواطن بالقضايا البيئية وحسب، بل أن المواطن البيئي يُظهر الإرادة والكفاءات –التي تُفهم على أنها التكامل الفعال للمعرفة والقيم والمهارات والتصرفات– للمشاركة بنشاط في حل ومنع مشاكل الاستدامة وتمكين العلاقات الصحية مع البيئة وضمان العدالة داخل وبين الأجيال[1].

[1]– عليان بوزيان، المرجع السابق، ص120.

الفرع الثالث:

المفهوم الفقهي للمواطنة البيئية.

وقد تعددت تعريفات الباحثين للمواطنة البيئية (Environmental Citizenship)، فهي بحسب ''المالكي والعميري'' (Al- Maliki and Al- Amiri) تعني إيجاد رادع ذاتي ينبع من داخل الفرد ويدفعه إلى احترام وحماية البيئة وصيانتها. وجرى تعريفها بأنها سلوك هادف يرتبط بالسلوك الإنساني ويستمد قوته من الالتزام بالمسؤولية تجاه البيئة انطلاقاً من العديد من الجوانب لممارسة النشاط البيئي، وإعمال الذهن والتفكير باستمرار وتوفير الجهد والوقت والسياسات والأدوات اللازمة للتعامل مع كافة القضايا البيئة بحكمة ومسؤولية وشفافية، لمعالجة أوجه القصور من خلال البحث وتفعيل الأساليب والنظم المبتكرة الجديدة القادرة على مواكبة التغيرات البيئية لإحداث أقل ضرر بيئي ممكن، حيث تضطلع المواطنة البيئية بدور كبير في كل المجالات الإنسانية لكونها تضمن للمواطن حقوقه البيئية من قبيل: الحق في بيئة سليمة ونظيفة، والحق في الموارد الطبيعية، والحق في التنمية. وكذلك واجباته البيئية المتمثلة في: احترام وتطبيق القوانين البيئية، والتشاركية البيئية، ودفع الغرامات، والعضوية في المنظمات البيئية.

ووفق ''الرفاعي'' تشير المواطنة البيئية إلى استعدادات الفرد للمشاركة في حماية البيئة والمحافظة عليها ومواجهة القضايا والمشكلات واتخاذ القرارات المناسبة لحلها والمساهمة الفعالة في بناء مجتمعه مع تطوير قدرته للتكيف والتعايش مع حضارة المجتمعات المعاصرة.[1] ووفق ''دوبسون'' (Dobson) فإن مفهوم المواطنة البيئية يشير إلى الالتزام بالقيم والمبادئ الكامنة وراءه، حيث تشكل نهج يقوم على القيم لتشجيع السلوك المؤيد للبيئة، وهذه المواطنة تفعل ذلك بطريقة تهدف إلى استخلاص القيم الكامنة بالفعل لدى الفرد وليس بالضرورة أن تكون هذه القيم بيئية في طبيعتها ذلك أن الأساس هو العدل بين البشر بدلاً من اقتصار الاهتمام من أجل البيئة فقط أو لما توفره للبشر، لذلك، فإن مفهوم المواطنة البيئية يركز على فكرة الحقوق والمسؤوليات مع التأكيد على حق الحصول على مساحة قابلة للعيش من

[1]– الرفاعي عبد الملك، التربية العلمية وتحقيق المواطنة البيئية، وقائع المؤتمر العلمي الحادي عشر للتربية وحقوق الإنسان، دط، جامعة طنطا، مصر، 2007م، ص249.

المساحات البيئية ومسؤولية الأشخاص الذين يشغلون كثيراً من هذا الفضاء البيئي للحد من بصماتهم البيئية عبر الإجراءات العامة والخاصة على حد سواء.

وبحسب ''الشايع'' فالمواطنة البيئية تعني الحفاظ على البيئة وعناصرها وكائناتها الحية وموائلها وصيانتها من التدهور والتلف والدمار والتلوث بكافة مظاهره وأشكاله، وتنمية الوعي البيئي والثقافة وتعزيز العمل التطوعي الهادف إلى رفع درجة المواطنة البيئية للفرد وآثار ذلك على وطنه ومواطنيه بيئيا وصحيا واقتصاديا واجتماعيا، ودوره في الحد أو التخفيف من آثارها والتكيف معها وتفعيل دور الرقابة والمشاركة في اتخاذ القرار البيئي. ووفق ''عبد العال'' فتعرف المواطنة البيئية بأنها المسؤولية البيئية لسكان كوكب الأرض لتعلم المزيد عن البيئة وحمايتها، والمشاركة في اتخاذ القرارات لصالح البيئة في إطار التزام الوطن في تأمين مبادئ الحقوق والعدالة البيئية لجميع أفراد المجتمع. بالجمع بين كل تلك التعريفات، يُقِر ''القاسمية'' أن تعريفات المواطنة البيئية بالإجماع تنطوي في العلاقة بين الإنسان والبيئية وما يحتويها من حقوق وواجبات.

كما يؤكد ''بني حمدان'' على أن المواطنة البيئية تشير بشكل عام إلى ضرورة الحفاظ على البيئة وعناصرها وأنظمتها وصيانتها من الدمار والتدهور والتلف، وتنمية الوعي البيئي والثقافة لتعزيز دور المواطن في مراقبة السياسات البيئية والمشاركة في صياغتها والعمل على إنجاحها[1]. ومن كل ذلك، يستطيع الباحث تعريف المواطنة البيئية بأنها مفهوم يُقيم علاقة بين الفرد والبيئة، على اعتبار أن هذه البيئة هي المحيط أو الوطن العام الذي يضم كل البشرية، بحيث يُنمي لدى البشرية التزام بالواجب والمسؤولية للحفاظ على البيئة وحمايتها واستيعاب قدراتها وإمكانيات مواردها، بما يضع على الفرد كمواطن بيئي واجب زيادة اهتمامه بالتعرف العلمي على البيئة ومكوناتها ومشكلاتها، وينمي لديه طابع وجداني وقيم أخلاقية لحسن اهتمامه بها، وواجب سلوكي عليه يدفع الفرد نحو ممارسة نشاطاته اليومية والحياتية بما لا يضر بالبيئة بل يدعم استدامتها.

[1]- بنى حمدان، صفاء نواف، المرجع السابق، ص31.

كما يضع واجب على الفرد بضرورة تعاونه ومشاركته مع غيره من الأفراد والمنظمات والدول لاتخاذ قرارات صديقة مع البيئة. وبمعنى أدق، يُعرف الباحث المواطنة البيئية بأنها انتماء عبر وطني للطبيعة التي تعيش فيها البشرية على كوكب الأرض، ورابطة واجب ومسؤولية للفرد تجاه البيئة تُعلي من شأن البيئية في وجدانه وذهنه وسلوكياته.

المطلب الثالث:

أهمية المواطنة البيئية.

دخلَ المجتمع البشري في أزمة كوكبية متعدد تتجلى في المستويات الأربعة للوجود الاجتماعي اولا أزمة بيئية بسبب علاقة البشر مع الطبيعة. وأزمة أخلاقية بسبب طريقة تعامل بعض البشر مع البشر الآخرين. وأزمة في البنيات الاجتماعية وأزمة هوية "من نحن ومن نعتقد أننا نكون"[1]. وفي كل مستوى من هذه المستويات الأربعة تغرب البشرية بشدة بسبب الأشياء التي تسببها لنفسها، فهي ليست أسباب طبيعية، بل أسباب تتوسطها الفاعلية البشرية.

(الفرع الأول) . دور المواطن في تحقيق الاستدامة لاستجابة إنسانية لأزمة الكوكب

(الفرع الثاني) أبعاد المواطنة البيئية في مواجهة التحديات المعاصرة.

الفرع الأول:

دور المواطن في تحقيق الاستدامة لاستجابة إنسانية لأزمة الكوكب.

ومن أبرز هذه الأزمات الأزمة البيئية، التي تُقاس من خلال البصمة البيئية للبشر، وهذه البصمة اليوم أعلى بنسبة (73%) من القدرة الاستيعابية للأنظمة البيئية في العالم، فعلى سبيل المثال: فإنه في الفترة من 1 يناير إلى 29 يوليو 2021 استخدمت البشرية من الطبيعة بقدر ما يمكن للكوكب تجديده على مدار عام بأكمله[2].

[1]- الأمم المتحدة، المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، مكتب الإعلام، بيروت، لبنان، أفريل1994م، ص01.

[2]- قريد سمير، دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية، مذكرة لنيل رسالة الماجستير، كلية الأداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم الإجتماع، جامعة عنابة، الجزائر، 2005 -2006م، ص-ص32 -37 .

فبسبب هذه الأزمات إلى جانب توسيع العولمة وتأثيراتها، خرج في السنوات الأخيرة اهتمام علمي متجدد بالمواطنة، معا لتركيز على جعل الأجندة العالمية هي أجندة المواطنين وعلى إسناد أدوار حاسمة لهم ودورهم في تحقيق التنمية المستدامة.

حيث باتت الاستدامة في القرن الحادي والعشرين تشكل الأساس الأخلاقي التأسيسي لإعادة التفكير في متطلبات المواطنة وحقوقها ومسؤولياتها وفي سياق عالم تدعو وثائق السياسات في جميع أنحاء العالم إلى ضرورة مشاركة المواطنين في مكافحة حالات الطوارئ المتعلقة بتغيير المناخ وبناء مجتمعات أكثر استدامة، لكونه لا يمكن مواجهة التحديات البيئة الحالية إلا من خلال موائمة القيم والسلوكيات الشخصية للمواطنين معا، لأهداف والتدابير السياسية المعنية بالبيئة من خلال عملية التعاون، لأن هذا التعاون يساعد في تعظيم القدرات البشرية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

فبعد أن أثبتت الدراسات أن التركيز التقليدي في مواجهة المشكلات البيئية على الاتفاقيات الدولية والإجراءات الحكومية غير مجدي دون الاعتناء اللازم بجهود المواطنين.

لذلك تم طرح مشاركة الأفراد كخطوة مهمة للمساعدة في حل بعض المشاكل البيئية، فباتت الحكومات والمجموعات المدنية اليوم في مختلف البلدان وفي الجهود العابرة للحدود الوطنية تدعو المواطنين إلى إعادة النظر في مقدار الملائمة والراحة والنظافة التي يحتاجون إليها ليعيشوا حياة جيدة، حيث أصبحت الجهود الرامية إلى جعل العالم أكثر استدامة تشمل نهج حكومي من أعلى إلى أسفل، وبذات الوقت تشمل نهج مواطن من أسفل إلى أعلى، بهدف جذب المواطنين إلى مجموعة متنوعة من العادات والممارسات الجديدة البيئية[1].

ففكرة المواطنة البيئية فكرة مستحدثة ولدت من صحوة الضمير العالمي في ضوء الظاهرة المتزايدة للتلوث البيئي، وهي فكرة أوجدها العقل البشري لغاية إيقاظ وعيا لمشرع الوطني والدولي بسرعة التحرك لحماية حقوق الإنسان البيئية عبر الحاجة إلى استحضار البُعد البيئي في كل تشريعات التنمية[2].

[1]- أحمد صدقي الدجاني، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية، مركز يافا للدراسات والأبحاث، مصر، 1999م، ص96.

[2]- عليان بوزيان، المرجع السابق، ص-ص107-108.

ومن ثم تعزيز تحديد المسؤولية البيئية العالمية، وهي بذات الوقت فكرة محفزة للمواطنين من خلال غرس وتنمية القيمة البيئية وربطها بقضية الوجود البشري على كوكب الأرض، وخلق التزام شخصي بمعرفة المزيد عن البيئة بهدف اتخاذ إجراءات بيئية مسؤولة، كالمشاركة في صنع القرار البيئي لتعزيز الاستدامة وإنشاء جمعيات ومنظمات بيئية لتعزيز متطلبات المواطنة البيئية كما تتأتى أهمية المواطنة البيئية من جملة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها[1].

الفرع الثاني:

أبعاد المواطنة البيئية في مواجهة التحديات المعاصرة.

إن توليد الإيمان بالحقوق البيئية يقابلها المسؤوليات البيئية للآخرين حسب ما يلي[2]:

- تفضي لا لمصلحة العامة، فالمواطنة البيئية ترمي للحفاظ على سلامة الموارد المشتركة ذات النفع العام.
- تعزيز المعرفة المعنوية والأخلاقية التي لا تقل أهمية عن المعرفة العلمية التقنية في سياق تغيير السلوك المؤيد للبيئة.

إكساب المواطنين المعلومات والمعارف التي تسهم في الإصلاح البيئي من أجل التنمية المستدامة، وتحسينا لسلوك البيئي في الحياة، وتجنب الأضرار البيئية قبل وقوعها، وتحفيز الأفراد للمشاركة في اتخاذ القرارات ووضع الحلول المعنية بالشؤون البيئية والتنموية[3].

- وصف علاقات سياسية جديدة بين المواطن والوطن في المسائل التي تهم القضايا البيئية، والجمع ما بين قضايا البيئة وقضايا المجتمع لتحقيق مجتمعات أكثر استدامة.
- تأصيل مبدأ المواطن الرشيد الذي يراعي الاهتمامات البيئية، وتحقيق الشراكة بين الحكومة والمواطنين من أجل تحقيق الاستدامة[1].

---

[1]- زوليخة سنوسي وهاجر بوزيان الرحماني، البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول "التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل 2008م، ص10.

[2]- يونس ناصر، تصميم المناهج وبنائها، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2008م، ص179.

[3]- نبيل علي، تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وتأثيراتها على عمليات التعليم والتعلم،، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني لوزراء التربية والتعليم والمعارف في الوطن العربي بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق، 2000م، ص35.

- **تعزيز الوعي البيئي:** المواطنة البيئية تساعد على رفع مستوى الوعي لدى الأفراد بأهمية البيئة، وأثر السلوكيات الفردية والجماعية على التوازن البيئي. وهذا الوعي يدفع نحو تقليل الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية والحفاظ عليها للأجيال القادمة.
- **تحقيق التنمية المستدامة:** لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون مواطنين بيئيين يتحلون بالمسؤولية. فالمواطنة البيئية تشجع على استخدام الموارد بشكل عقلاني، وتدعم السياسات التي تهدف إلى الموازنة بين متطلبات التنمية والحفاظ على البيئة.
- **المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار:** المواطن البيئي يسهم في صناعة القرار البيئي من خلال مشاركته في الحملات البيئية، والمبادرات المجتمعية، والمطالبة بسياسات أكثر عدالة وفعالية في حماية البيئة. وهذا يعزز من دور المجتمع المدني في مواجهة التحديات البيئية.

الحد من التلوث وتغير المناخ: عبر تبني سلوكيات صديقة للبيئة، مثل تقليل استخدام السيارات، أو إعادة التدوير، أو تقليل استهلاك الطاقة، يمكن للمواطن البيئي أن يسهم بشكل فعّال في خفض الإنبعاثات الملوثة والمساهمة في التخفيف من آثار تغير المناخ.

- **ترسيخ قيم أخلاقية وإنساني:** المواطنة البيئية تعزز القيم الأخلاقية مثل المسؤولية، الاحترام، التعاون، والتضامن مع الآخرين والكائنات الحية. وهي بذلك تسهم في بناء مجتمع أكثر إنسانية ووعيًا بحقوق الطبيعة.

تحفيز التربية البيئي تعتبر المواطنة البيئية عنصرًا أساسيًا في التربية البيئية التي تهدف إلى تنشئة أجيال تدرك أهمية البيئة، وتعمل على حمايتها من خلال التعليم والتدريب والممارسة اليومية.

في ضوء ما سبق، يتضح أن المواطنة البيئية لم تعد ترفًا فكريًا أو مطلبًا ثانوياً، بل أضحت ضرورة ملحّة تفرضها التحديات البيئية الراهنة والمستقبلية. فهي تمثل إطارًا أخلاقيًا وسلوكيًا يوجّه الأفراد نحو

[1]- أماني قنديل، "تفعيل دور الجمعيات الأهلية في إطار السياسات العامة"، **منتدى السياسات العامة**. ع21، الجزائر، 2005م، ص46.

اتخاذ مواقف مسؤولة تضمن حماية البيئة وصون الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. كما أن ترسيخ هذا المفهوم في الأذهان لا يتم إلا عبر التربية البيئية، والمشاركة الفعلية في السياسات والمبادرات البيئية[1].

المطلب الرابع:

مؤشرات المواطنة البيئية.

ترتكز المواطنة البيئية على عناصر التربية البيئية التي تستهدف بناء وتنمية العناصر وحسب المادة 02/64 تنص أيضا على أنه: "يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة"[2].

التالية وسنتطرق لها وفق فروع كالآتي: **(الفرع الأول) المعرفة البيئية. (الفرع الثاني) الوعي البيئي. (الفرع الثالث) التنور البيئي. (الفرع الرابع) السلوك البيئي. (الفرع الخامس) الإدراك البيئي.**

الفرع الأول:

المعرفة البيئية.

لقد ارفقت المعرفة الإنسان منذ تفتح وعيه وتطوره من مستوياتها البدائية مرافقة لعمق واتساع مداركه حتى وصلت إلى ما عليه الآن، إلا أن الجديد في هذا المفهوم هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئة وعلى نمو الإنسان وتطوره وبقاءه، أي أن هذا البقاء الذي أصبح أكثر ارتباطا بمدى المحافظة على البيئة، ولهذا تعتبر المعرفة البيئة من المفاهيم الحديثة التي تنم على مدى أهمية البيئة في حياة الأفراد[3]، فكلما ازدادت المعرفة البيئة كلما تمكن الإنسان من إيجاد السبل الكفيلة بالحفاظ

[1]- غنية ابرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسة البيئية، مذكرة مقدمة لنيل رسالة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010م، ص114.

[2]- المادة 02/64 من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020، المشار إليه سابقا.

[3]- عبد الناصر هياجنة، الأمن البيئي، تم الإطلاع عليه يوم: 2025/04/24، على الساعة: 19:40، عبر الموقع الإلكتروني التالي: http://abdelnaserhayajneh.maktoobblog.com

عليها[1]. وحسب المادة 03/21 تنص على أنه: "ضمان بيئة سليمة من أجل حماية الأشخاص وتحقيق رفاههم"[2].

الفرع الثاني:

الوعي البيئي.

ويتمحور الوعي البيئي على مدى احترام الإنسان لمكوّنات وعناصر البيئة الحيّة وغير الحيّة، ومسؤوليّته تجاه الحفاظ عليها من التدهور، إذ اتسمت الممارسات البشريّة في الآونة الأخيرة بالخطورة على النّظام البيئي للأرض، وسبّبت الكثير من المشاكل البيئيّة التي نعيشها في الوقت الراهن. وهذا ما أكدته المادة 04/21 تنص أيضا على أنه: "ضمان توعية متواصلة بالمخاطر البيئية"[3].

فالوعي البيئي يتعدّى أنانيّة الأفراد بالاهتمام بحياتهم الحاليّة فقط، إلى الاهتمام بحياة الأجيال القادمة، فالأرض ليست ملكًا للجيل الحالي، بل هي مسؤوليته في المحافظة عليها، لتوفير عالم صحّي خال من المشاكل البيئيّة للأجيال النّاشئة، واتخاذ الإجراءات الضروريّة لمواجهة التحدّيات البيئيّة الراهنة، والمتوقّع حصولها في المستقبل نتيجة الممارسات البيئيّة الحاليّة، إلى جانب أنّ الوعي البيئي يشتمل على غرس قيم لاحترام الإنسان للبيئة، من خلال جعلها ممارسات روتينيّة يوميّة من قبل الوالدين والأهل، والمدرسة، والثقافة المجتمعيّة ككل، لتترسّخ في عقول الأجيال النّاشئة وتكون جزءًا من ثقافتهم وأسلوب حياتهم[4].

[1]- أبو شريحة نبيل اسماعيل، التوعية البيئية والتنمية المستدامة، المؤتمر العربي الرابع للإدارة والبيئة حول التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، المنامة، البحرين، 2014م، ص20.

[2]- المادة 03/21 من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020، المشار إليه سابقا.

[3]- المادة 04/21 التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020، المشار إليه سابقا.

[4]- أبو شريحة، نبيل اسماعيل، المرجع السابق، ص24.

الفرع الثالث:

التنور البيئي.

إن التنور البيئي هو السلوك الملاحظ، والذي يظهره الأفراد حول مدى ما تعلموه، ومدى معرفتهم للمفاهيم الرئيسة، واكتسابهم للمهارات، وترتيبهم للمسائل البيئية.

وفي تعريف آخر نجد أن التنور البيئي يتمثل في "إلمام الطالب أو المعلم بقدر مناسب من المفاهيم والمعلومات البيئية، والاتجاهات الإيجابية نحو البيئة، ومهارات حل المشكلات البيئية لتتميز سلوكياته في حياته اليومية، ويكون قادرا على نقل هذه السلوكيات إلى التلاميذ من خلال أدائه التعليمي عبر النشاطات التربوية المدرسية المتنوعة" وأيضا هو أن هو ذلك القدر من المفاهيم، والمعلومات عن القضايا ،والمشكلات البيئية اللازمة لاكتساب الطالب أو المعلم للاتجاهات الإيجابية نحو دراسة البيئة، والتفاعل معها، مما قد يسهم في تشكيل سلوكه، وتمكينه من التعرف على المشكلات البيئية، وبحث وتتبع أسبابها، وإيجاد الحلول لهذه المشكلات، كما نجد أيضا تعريف آخر للتنور البيئي هو قدرة الفرد على إدراك، وتفسير العلاقة الصحية بين أنظمة البيئة، والقدرة على التصرف السليم، بهدف استرجاع وتحسين صحة البيئة[1].

وحسب التعريفات السابقة يتضح أن التنور البيئي لابد أن يشتمل على المكون المعرفي، والمتمثل في إدراك الفرد للمفاهيم، والقضايا، والمشكلات البيئية، والمكون الوجداني، المتمثل في الاتجاهات الإيجابية نحو دراسة البيئة، ومواردها، ومشكلاتها، والمكون المهارى، المتمثل في اكتساب المتعلم لمهرات التفكير في حل المشكلات البيئية[2].

[1]- عليان بوزيان، المرجع السابق، ص109.

[2]- ماجد راغب الحلو، المرجع السابق، ص-ص19-20.

الفرع الرابع:

السلوك البيئي.

يقصد به العلاقة المتبادلة بين البيئة الطبيعة والسلوك الإنساني وتفاعلهما مع بعض، حيث أن السلوك الإنساني اتجاه البيئة المحيطة به قد يكون سلوكا بيئيا وايجابيا يهدف إلى حماية البيئة والحفاظ عليها أو قد يكون سلوكا غير بيئي سلبي مضر بالبيئة. وهذا ما أكدته المادة 06/21 تنص أيضا على أنه: "حماية البيئة بأبعادها البرية والبحرية والجوية، واتخاذ كل التدابير الملائمة لمعاقبة الملوثين"[1].

الفرع الخامس:

الإدراك البيئي.

هو العملية التي يقوم بواسطتها فرد معين ويسمى المدرك الفعّال بإضفاء المغزى والمعنى على الموقف البيئي المباشر الموجود بهِ منظماً إياهُ ومفسرا له في ضوء ما جمعهُ من معلومات، بتأثير تركيبة توقعاتهُ الناشئة من سياق هذا الموقف ومن خبرته السابقة وحاجاته وأهدافه ودوافعهُ وانفعالاته. وحسب المادة 05/21 تنص أيضا على أنه: "الإستعمال العقلاني للمياه والطاقات الأحفورية والموارد الطبيعية الأخرى"[2].

وتعد هذه المؤشرات هي العناصر الأساسية المستهدف تنميتها وتعديلها وتغييرها لدي المواطنين ومن خلالها يمكن بناء الأخلاق البيئية الحاثة علي عقد سلام مع البيئة إلى جانب كونها مؤشرات مهمة تساعد على تكوين المسئولية البيئية والتعامل مع البيئة بشكل عقلاني، وهي مؤشرات مهمة تمثل الشروط الأساسية المحركة لسلوك الإنسان وأخلاقه البيئية[3].

[1]- المادة 06/21 من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020، المشار إليه سابقا.

[2]- المادة 05/21 من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020، المشار إليه سابقا.

[3]- آسيا المهتار، المواطنية والبيئة، مجلة المشرق، ع11، دار الشرق، لبنان، 2017م، ص78.

المطلب الخامس:

أسس بناء المواطنة البيئية.

أسس بناء المواطنة البيئية تتمحور حول تعزيز وعي الفرد والمجتمع بالمسؤولية تجاه البيئة، وتشمل عدة ركائز أساسية، منها[1]: (الفرع الأول) الوعي البيئي. (الفرع الثاني) المسؤولية الفردية والجماعية وهي إدراك الفرد لدوره في حماية البيئة، ومساهمته في التغيير من خلال ممارسات مستدامة.

الفرع الأول:

الوعي البيئي.

وهو فهم القضايا البيئية والتحديات مثل التغير المناخي، التلوث، فقدان التنوع البيولوجي، وأهمية الموارد الطبيعية ويتضمن الوعي البيئي وهو ما ذكرته المادتين 20/115[2] و19/139[3] تنص على أنه: "القواعد العامّة المتعلقة بالبيئة وإطار المعيشة، والتّهيئة العمرانيّة". عبر مجموعة من العناصر وهي كالآتي:

1. **فهم القضايا البيئية:** مثل التلوث، التغير المناخي، التصحر، فقدان التنوع البيولوجي، والنفايات.
2. **الإدراك بخطورة الوضع البيئي:** إدراك أن استمرار بعض الممارسات الخاطئة يهدد حياة الكائنات، وصحة الإنسان، واستدامة الموارد.
3. **السلوك البيئي السليم:** تحويل المعرفة البيئية إلى ممارسات إيجابية مثل:
   - ترشيد استهلاك المياه والكهرباء.
   - إعادة التدوير.
   - استخدام وسائل نقل صديقة للبيئة.
   - الحفاظ على المساحات الخضراء.

---

[1]- إعلان ستوكهولم 1972: أول مؤتمر دولي حول البيئة، وضع أسس الوعي البيئي العالمي.

[2]- المادة 20/115 الدستوري الجزائري لسنة 1989 الصادر في 23 فيفري 1989 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 89-18 المؤرخ في 28 فيفري 1989.

[3]- المادة 19/139 من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020.

4.**المشاركة الفعالة:** دعم المبادرات البيئية، والمشاركة في الأنشطة التطوعية، والدعوة إلى سياسات تحمي البيئة[1].

الفرع الثاني:

المسؤولية الفردية والجماعية وهي إدراك الفرد لدوره في حماية البيئة، ومساهمته في التغيير من خلال ممارسات مستدامة.

لقد كرس المشرع الجزائري حسب أول تعديل دستوري تحدث في ديباجته عن البيئة وذلك حسب العبارة التالية: "... ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة"[2]. وذلك عبر مجموعة من المسؤوليتين التاليتين وهما:

أولا: المسؤولية الفردية:

وهي الدور الذي يلعبه كل شخص في حماية البيئة من خلال سلوكياته الشخصية، ومن أمثلتها:

- ترشيد استهلاك الموارد مثل الماء والكهرباء[3]؛
- فرز النفايات وإعادة التدوير؛
- التقليل من استخدام البلاستيك والاستعاضة عنه ببادئ لصديقة للبيئة؛
- الالتزام بعد مرمي القمامة في الأماكن العامة؛
- زرع الأشجار أو العناية بالنباتات في المنزل أو المدرسة.

- **أثرها:**

إذا التزم الفرد بسلوك بيئي إيجابي، فإن النتيجة ستكون بيئة أنظف وأكثر استدامة للجميع.

[1]- وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007م، ص185.

[2]- ديباجة التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016 الصادر بموجب القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، ج.ر ج.ج.د.ش، ع14، مؤرخة في 07 مارس 2016.

[3]- الميثاق العالمي للطبيعة 1982 وإعلان ريو 1992: تضمنا مبادئ أخلاقية للتعامل مع البيئة.

ثانيًا: المسؤولية الجماعية: وهي ما تقوم به الجماعات أو المؤسسات أو الدولة كجهد مشترك للحفاظ على البيئة، مثل:

- تنظيم حملات تنظيف وتشجير؛
- سن القوانين البيئية وتطبيقها؛
- دعم مشاريع الطاقة النظيفة والمتجددة؛
- نشر الوعي من خلال الإعلام والمدارس؛
- تشجيع الشركات على تقليل النفايات والإنبعاثات.

- **أثرها:**

- تمكين الأفراد وتوفير بيئة مشجعة للممارسات البيئية السليمة، مما يزيد من فعالية الجهود البيئية[1].

[1]- عليان بوزيان، المرجع السابق، ص102.

المبحث الثاني:

أبعاد المواطنة البيئية ودورها في بناء السلوك البيئي كآلية لحماية البيئة.

هي مفهوم يشير إلى التزام الأفراد والمجتمعات بالحفاظ على البيئة وحمايتها، ويشمل مجموعة من الأبعاد التي تؤثر في سلوك الأفراد والمجتمعات تجاه البيئة فكان للعديد من الباحثين تحاليل لهذه الأبعاد[1].

(المطلب الأول) المسؤولية الشخصية البيئيةenvironment of responsibility pers.

(المطلب الثاني) المشاركة البيئية أو العمل الجماعي التعاوني.

المطلب الأول:

المسؤولية الشخصية البيئية environment of responsibility pers.

تُعدّ المسؤولية الشخصية البيئية جوهرًا في الحفاظ على كوكبنا للأجيال القادمة. يبدأ التغيير من الفرد، من خلال تقليل النفايات، وترشيد استهلاك الموارد، واختيار سلوكيات مستدامة. عندما يدرك كل شخص أثر أفعاله على البيئة، يصبح جزءًا من الحل لا المشكلة. وهو م سنوضحه حسب أحد الفقهاء عبر الفرعين التاليين.

(الفرع الأول) المواطنة البيئية "كاراتكينويويسال" (الفرع الثاني) المواطنة البيئية عند "زوريلويانق".

الفرع الأول:

المواطنة البيئية عند "كاراتكينويويسال".

تتمثل المواطنة البيئية حسب ما يرى " كاراتكينويويسال (Karatekin and Uysal) "أن معلومات ومستويات المعرفة البيئية لدى الفرد ومواقفه تجاه البيئة ضرورية للمواطنة البيئية ولكنها ليست كافية. فعند تفحص الأدبيات في هذا الشأن، يتبين أن هناك أربعة أبعاد يتم التركيز عليها في المواطنة البيئية، هي: "الحقوق والمسؤوليات والعدالة والمشاركة" المواطن البيئي يعرف أن عليه مسؤولية تجاه الأجيال التي لم تولد بعد، وأن لسلوك اليوم تأثير على مجتمع وناس الغد، ومن هنا يخرج البعد العالمي وبُعد الاستدامة في المواطنة البيئية.

[1]- قندوسي لخضر، وزاني ميمون، دور الجمعيات في حماية البيئة بالجزائر "دراسة مدينة سعيدة" -2012-2016-، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، ص48.

وفيما يتعلق بالحقوق، فإن حماية حقوق المواطنة وتطويرها لا يمكن أن توفره الدولة فقط إذ لا مفر من التعاون بين الدول والمجتمعات في المشكلات التي لا تستطيع الدول مواجهتها بمفردها، بل تحتاج إلى تعاون أفراد المجتمع، بحيث يجب أن يكون للمواطنين بعد بيئي عبر الحدود الوطنية. فقد غيرت العولمة مفهوم السياسة البيئية بطريقتين: الأولى أن المشاكل والآثار البيئية عالمية، بما يوجب البحث عن حلول لها خارج نطاق الدولة القومية. والثانية أن العولمة يمكن أن تكون مفيدة للعلاقات المحلية والعالمية وتساهم في تحقيق هدف مجتمع مستدام. وبخصوص العدالة، فإنه نظراً للبعد العالمي للبيئة ومشاكلها فإن الأفراد في المجتمعات المتقدمة يتوجب عليهم تقليل بصمتهم غير البيئية أي يتوجب عليهم أن يكونوا مواطنين ذو بصمة بيئية مستدامة بتقليل سلبياتهم تجاه البيئة، وبذات الوقت يجب أن يكون للأفراد الآخرين في الدول غير المتقدمة الحق في زيادة التأثير البيئي واستخدام السلع والخدمات البيئية[1]، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا عندما يتم وضع فهم العدالة البيئية موضع التنفيذ. أما عن بُعد ''المشاركة'' فيعني مشاركة الفرد في صنع القرارات البيئية، إذ ينظر للمواطنة البيئية في هذا الجانب على أنها آلية للمشاركة السياسية في عمليات صنع القرار البيئي[2].

الفرع الثاني:

المواطنة البيئية عند ''زوريلويانق''.

ويذكر ''زوريلويانق (Zorell and Yang) ''أن المواطنين ضمن مفهوم المواطنة البيئية ملزمون باتخاذ إجراءات في مجالاتهم الخاصة بغض النظر عن خلفياتهم الوطنية لكون المشاكل البيئية ذات طبيعة عابرة للحدود، ويتسبب بها إلى حد كبير الاستهلاك الخاص. بما يتوجب أن يحوي مفهوم المواطنة البيئية أن يحدث تغيير عميق على جانب التصرفات حتى ينمي المواطنون فضيلة الاعتراف بمسؤولياتهم البيئية ويسعرون بأنهم ملزمون بتغيير حياتهم الخاصة. على ذلك، فإن الجانب السلوكي للمواطنة البيئية يتضمن:

[1]- قندوسي لخضر، وزاني ميمون، المرجع السابق، ص50.

[2]- القاسمية تركية بنت مرهون، المرجع السابق، ص17.

أولاً الإيمان بالعدالة البيئية الذي يتم التعبير عنه في إحساس المواطنين بضرورة إنقاذ لكوكب من أجل الأجيال القادمة[1].

ثانياً الاستعداد لتولي المسؤولية في المجالات الخاصة أي في حياة الفرد الخاصة. ثالثاً الاعتراف بالالتزامات عبر الحدود. رابعاً الموافقة على أن المواطنين ذو البصمات البيئية الأكبر يحتاجون إلى تقليص استهلاكهم أكثر من المواطنين ذوي البصمات البيئية الصغيرة[2].

وبحسب ''القاسمية'' فإن للمواطنة البيئية ثلاثة أبعاد رئيسية، هي: المسؤولية الشخصية البيئية، العدالة البيئية، والمشاركة البيئية،سنتطرق إليها وفق ثلاثة مطالب:

المطلب الثاني:

المسؤولية الشخصية البيئية **environment of responsibility pers**.

تعرف المسؤولية البيئية على أنها قدرة الفرد على اتخاذ القرار لتحمل مسؤولياته البيئية بما لديه تجاهه بوازع من ضميره وتعاونه مع الآخرين في الاهتمام بالبيئة لحمايتها، مما يهددها من أخطار لاستنزاف مواردها الطبيعية والمشاركة في صيانتها بما يكفل استمرارها تحقيقا للتنمية المستدامة، ويعتبر مفهوم المسؤولية البيئية من المفاهيم البيئية الجديدة وقد عرفها البعض على أنها مسؤولية الفرد الذاتية نحو البيئية. (**الفرع الأول**) السلوك الفردي البيئي بين الوعي والمسؤولية (**الفرع الثاني**) **مكونات المواطنة البيئي**.

الفرع الأول:

السلوك الفردي البيئي بين الوعي والمسؤولية.

بينما تسعى المواطنة البيئية إلى تأكيد الحقوق والمسؤوليات البيئية من خلال التركيز على الحفاظ والتخطيط المستدام لاستخدام الموارد الطبيعية وهي تعتبر صحة البيئة شرطا مسبقا لصحة الإنسان

[1]- ZORELL, C.V & YANG, M, Real-world Sustainable Citizenship between political Consumerism and material practices, social Sciences 8(11), 2019, P311.

[2]- القاسمية تركية بنت مرهون، المرجع السابق، ص17.

فالمواطنة البيئية كعلم تنطوي على الالتزام الشخصي لمعرفة المزيد عن البيئة والمسؤولية، وقد أرجع "أندرو دويسن" المواطنة البيئية إلى تحمل الفرد مسؤولية أفعاله وأداء واجباته من أجل حماية البيئة ويرى "ماكر يجور" في جدلية صياغة المواطنة البيئية، أن المفهوم الأناني للمواطنين وغير المسؤول هو أساس المشاكل البيئية[1].

نظرا لكون معظم المشكلات البيئية مرتبطة بالأنماط السلوكية والتصرفات الخاطئة للإنسان تجاه البيئة والمحافظة عليها بدلا من التركيز على فرض القوانين والأنظمة وتطبيق العقوبات الأمر الذي أدى مؤخرا إلى ظهور مفهوم المواطنة البيئية كمحاولة لإعادة تعريف العلاقة بين أفراد المجتمع وبيئتهم، وذلك من خلال التأكيد على المسؤولية الشخصية لكل فرد في المحافظة على البيئة وحمايته.

ونجد أن المواطنة البيئية تؤكد على المسؤولية الشخصية للأفراد والأفعال المرتبطة بها، وهي تتضمن المطالب للاستخدام أمثل للموارد البيئية وتؤكد على التوجه نحو المسؤولية البيئية، يتطلب زيادة التغيير في السلوك الشخصي للمواطنين كل يوم، فيمكن مواطن أن يقوم ببعض السلوكيات البسيطة التي تساهم في التوجه نحو تحقيق المسؤولية البيئية فالسلوكيات الشخصية للأفراد تؤثر بشكل كبير على البيئة، فمثال على ذلك تعود الشخص فتح صنبور المياه بدرجة قليلة للحصول على حاجته من المياه دون الإسراف فيها يساهم بشكل كبير في الاستدامة، كما أن تعود الأشخاص الذين يقطنون بالقرب من مكان عملهم المشي بدلا من استخدام السيارة للذهاب إلى العمل بهدف خفض ثاني أكسيد الكربون المنبعث منها يساهم في التنمية المستدامة وهكذا الحال في جميع النشاطات التي يمارسها الفرد بشكل يومي فهي تسهم بشكل كبير[2].

تفرض المسؤولية على جميع سكان كوكب الأرض إعادة النظر في الدور الذي يقومون به تجاه البيئة وأن تكون نظرتهم لمشكلة التلوث البيئي نظرة متكاملة وذلك للحفاظ على الموارد الطبيعية والاقتصادية باستغلاله أو عدم إهدارها وتنمية البيئة وتنقيتها من التلوث وإيقاظ الوعي والسلوك

[1]- بوزيان عليان وآخرون، المرجع السابق، ص04.

[2]- بركات كريم، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2013-2014م، ص153.

البيئي الرشيد والاستعانة بالقوانين والتشريعات التي تكفل حمايتها وصيانتها وتنوير الأفراد بمفهومات بيئتهم الطبيعية والاجتماعية التي يعتمدون عليها في حياتهم ورفاهيتهم بل نتخطى ذلك لتنمية بيئتهم ومجتمعهم[1].

إن المسؤولية الشخصية البيئية تعكس السلوك الرشيد للفرد نحو البيئة والذي ينطلق من معرفته الواعية الحساسة بقضايا البيئة التي ينتمي إليها ومشكلاتها وهذا الإحساس بالانتماء هو ناتج عن التفاعل الإيجابيين الفرد وبيئته، وهذا التفاعل بدوره يشكل في محتواه مفهوم المواطنة البيئية التي تعد أساس تحقيق المسؤولية البيئية، حيث يتطلب تنشئة الأفراد وفقا لمفهوم المواطنة تنمية معرفتهم لمجتمعهم وتفاعلهم إيجابا مع البيئة والحفاظ على أمنها والسعي لمواجهة المشكلات البيئية والتحلي بالسلوك المسؤول اتجاه البيئة دون الحاجة إلى توجيه أو رقابة ، وذلك لحماية مواردها المختلفة مما قد تتعرض لهمن أخطار وضمان استمرارها للاستفادة منها حاليا ومستقبليا أصبح الفرد مسؤولا مسؤولية كاملة عن تصرفاته وأفعاله فهو أقدر على اتخاذ القرار بشأن الالتزامات والأدوار المسندة إليه وتكون هذه القرارات نابعة من ذاته، حيث يكون مسؤولا عن تحمل تبعات أفعاله[2].

الفرع الثاني:

مكونات المواطنة البيئي.

بالرغم من أن الباحثون قد أسهبوا في تناول المواطنة البيئية على المستوى النظري إلا انه علمياً لا يزال غير واضحا مما تتشكل المواطنة البيئية وكيف يمكن تنميتها أو تعزيزها[3]، وعليه من الضروري الإشارة إلى جوانب أو مكونات المواطنة البيئية. وفي هذا الصدد، يعتبر عالم النفس الأمريكي "Paulstern20" أحد أبرز الباحثين في مجال المواطنة البيئية، حيث أنصب اهتمامه البحثي لسنوات طويلة على دراسة البيئة

[1]- قندوسي لخضر، وزاني ميمون، المرجع السابق، ص.ب.

[2]- عصام الحناوي، قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب "البئة والتنمية، بيروت، لبنان، 2004م، ص-ص30-31.

[3]- Schild ;R . environmental citizenship : what can political theory contribute to environmental education 47, 2016, pp 19-34.

وسلوكيات الأفراد نحوها والمواطنة البيئية وأبعادها، وقد قام "ستيرن" وفريقه البحثي بتحديد أربعه جوانب يرون ان المواطنة البيئية تتكون من[1]:

1. الدعم والنشاط البيئي (Activism and Advocacy Environmental): ويشير إلى ماذا مشاركة الفرد في دعم مناصرة القضايا البيئية.

2. التطوع (Volunteerism): عبارة عن تطوع الفرد في أعمال وأنشطة بهدف المحافظة على البيئة وحمايتها.

3. الثقافة البيئية (Literacy Environmental): ويبين بوضوح معلومات ومعارف الفرد بالقضايا البيئية وجهوده في التغلب عليها.

4. المواطنة السياسية البيئية:(Citizenship Ecological-Political): وهي عبارة التصرفات التي يقوم بها الفرد من أجل دعم القضايا والمشكلات البيئية[2].

المطلب الثالث:

المشاركة البيئية أو العمل الجماعي التعاوني.

المشاركة البيئية هنا تعني فقط مشاركة الشخص بالحفاظ على البيئة التي يعيش بها مما يتعدى ذلك إلى مشاركة المواطنين والأفراد المسؤولين والساسة في إتخاذ القرارات البيئية التي تساهم في تحقيق العدالة البيئية بين أفراد المجتمع الواحد[3]. (الفرع الأول) المشاركة الشعبية. (الفرع الثاني) البيئية والعمل السياسي.

[1]- صالح بن علي أبو عراد، أهمية تنمية الوعي البيئي وكيفية تحقيقه، تم الإطلاع عليه يوم: 2025/04/25، على الساعة: 20:17، عبر الموقع الإلكتروني التالي: http://www.saaid.net/Doat/arrad/65.htm

[2]- إيمان خضر، مجلة الفداء حماة، تم الإطلاع عليه يوم: 2025/04/27، على الساعة: 14:28، عبر الموقع الإلكتروني التالي: http://www.saaid.net/Doat/arrad/65.htm

[3]- مدحت محمد أبو النظر، إدارة منظمات المجتمع المدني "دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والقيادة والتطوع والتشبيك"، دط، أتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007م، ص70.

الفرع الأول:

المشاركة الشعبية.

بحيث يكون كل من الأفراد (المواطنين ـ المقومين) والمسؤولين عن البيئة فريق عمل جماعي يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة التي تخدم الأطراف كافة بما فيها البيئة، لذا يرى (محب الرافعي) بأن المشاركة البيئية هي بعد من أبعاد المواطنة البيئية والتي تؤكد على مشاركة الناس للعمل كأعضاء في الجماعة أكثر من العمل الفردي الشخصي، وعلى المسؤولية الجماعية لأفعال الناس في المجتمع، ويمكن للمواطنين في المجتمع المحلي أن يشعروا بالمشكلة البيئية ولكن العمل على هذه المشكلة أو مواجهتها يتطلب عمل جماعي وليس عمل فردي، فعند تلوث نهر ما في مجتمع من المجتمعات، فإن مواجهة هذه المشكلة تتطلب عمالا جماعيا[1].

كما أن العمل الجماعي دون تعاون المواطنين مع بعضهم البعض بمختلف الفئات يؤدي دوره إلى اكتساب السلوكيات البيئية المسؤولة تجاه البيئة، ولكن لابد أن يكون العمل لصالح البيئة عمل تعاونيا وأن يساعد ويشجع كالمنهم الآخر، وأن يكون كل فرد ليس مسؤولا عن ذاته فقط بل عن الآخر، والمواطنة تعترف بشكل كبير بين الحياة الجماعية في المجتمع، وبالتالي فهي تساعد بشكل كبير في تدعيم دور الجماعات داخل المجتمع، فعندما سمحت هيئة الزراعة الأمريكية للمزارعين باستخدام أسمدة إشعاعية أدت إلى تلويث المحاصيل الزراعية والبيئات الحية المحيطة، أدى هذا لموجة احتجاج ضخمة انتقلت المناقشات بدورها من صفحات الجرائد الكبيرة إلى الإذاعة والتلفزيون[2]، وكان الأساس هنا متمثلا في استجابات الناس والمرتبطة بالاهتمامات البيئية العامة والتي تحتاج تعاون لجميع الفئات وقد نص المبدأ العاشر من إعلان قمة الأرض على أن أحسن وسيلة لمعالجة المسائل البيئية هو ضمان مشاركة كل المواطنين المعنيين على المستوى المناسب[3].

---

[1]- غنية ابرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسة البيئية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010م، ص108.

[2]- علي صباغ، المرجع السابق، ص150.

[3]- راتب سلامة السعود، الإنسان والبيئة، دراسة في التربية البيئية، ط4، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، 2013م، ص37.

الفرع الثاني:

البيئية والعمل السياسي.

وعلى المستوى الوطني ينبغي أن يكون للفرد حق الاطلاع على المعلومات التي تحوزها السلطات العامة والمتعلقة بالبيئة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والنشاطات الخطيرة،كما ينبغي على الدول تشجيع وتحسين مشاركة الجمهور من خلال وضع المعلومات تحت تصرفه. وبالتالي تتم المشاركة البيئية عندما يكون أفراد المجتمع الفرصة الكافية لطرح قضايا أجندة العمل السياسي والنقاش حولها والتعبير عن اختيارهم أثناء عملية اتخاذ القرارات، الخاصة بالسياسات والنقاش حولها والتعبير عن اختيارهم أثناء عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات العامة[1].

حيث تعمل على تهيئة الظروف الدائمة وفعالية الاستراتيجيات البيئية، هذا وتجعل المشاركة البيئية أصحاب القرار مسؤولين تجاه العموم، وبالتالي تقوية الشفافية حول مسار اتخاذ القرار في الشأن البيئي، وهو تجسيد للديمقراطية البيئية، الأمر الذي يسمح بالرفع من نوعية وجودة القرارات البيئية.

كما عقد على المستوى الإقليمي مؤتمر أوروبي وزاري ثالث بمدينة صوفيا شعار "بيئية أوروبا" والذي أسفر على وثيقتين أساس لمسؤولياتهم المتمثلة في الدفاع عن بيئاتهم عن طريق الوسائل وأيضا تؤكد المواطنة البيئية على تعريف الفرد بحقوقه البيئية كاملة، وأن يمارس هذه الحقوق القانونية المشروعة من بينها تلك المتعلقة بحق المشاركة في حماية (SOFIA) البيئة، غير أن هذه الوثيقة التي تعد قوة إلزامية بل هي إعمال للمبدأ العاشر من إعلان مبدأ "ريو دي جانيرو" جاء في هذه الوثيقة أن مشاركة الجمهور تساهم في نشاط السلطات العامة الهادفة إلى صيانة واتخاذ القرارات البيئة والطبيعة وتنميتها، وأن إعداد السياسات البيئية وآجال البيئي ليس فقط قضية السلطات العامة، وأنه من أجل تحقيق مشاركة حقيقية للجمهور يقتضي الأمر إعلامه بمختلف أشكال المشاركة في الاتخاذ القرارات التي قد تؤثر على البيئة.

كما ورد أيضا في هذه الوثيقة أن المشاركة تشكل مصدر معلومات ومعيار في عملية وتقنية أساسية للمسؤولين وأنه يتعين على الإدارات المكلفة بالبيئة القيام بتوجيه الجمهور حول المسائل البيئية.

[1]- عامر طرّاف، التلوث البيئي والعلاقات الدولية، ط1، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر التوزيع، بيروت، لبنان، 2008م، ص159.

وتؤدي المشاركة البيئية إلى تعزيز المواطنة البيئية وهو ما يؤدي بدوره إلى تحمل الأفراد يتنازل عنها ان المواطنة البيئية تحمل للمسؤولية والأمانة والواجبات تجاه البيئية وأن درجتها لدى الأفراد مرتبطة بكفاءة وقدرة هؤلاء الأفراد على فهم طبيعة الواقع البيئي كما إن فاعلية هذه المواطنة مرتبطة بعمق المواطنة البيئية لديهم[1].

كما تعد المشاركة البيئية مدخل لبناء روح المواطنة البيئية وتجسيدها فهي حق بيئي يتيح للمواطن ومختلف الفواعل الأخرى المساهمة في اتخاذ القارات وصياغة السياسات البيئية التي تخدم متطلبات حماية البيئة وتفعيلها، كما أن إتاحة فرص المشاركة تولد الشعور لدى المواطنين بأن هم يعيشون في بيئة واحدة وهم شركاء فيها، وهذا ما يحفزه مع لتحمل مسؤوليته منحوها ويدعم الجهود والمبادرات البيئية ويعزز السلوك البيئي الإيجابي ويوجهه نحو الدفاع عن البيئة وصونها من خلال محاربة كل المظاهر الاستغلال غير العقلاني لمواردها، ونجد أن جمعيات المجتمع المدني المضرة بالبيئة كتلويث خصوصا الناشطة في المجال البيئي تساهم في تجسيد المشاركة البيئية وتنميتها على أرض الواقع من خلال نشاطاتها التوعوية والعالمية الرامية إلى تشجيع جهود المواطنين نحو العناية بالجانب البيئي مشاركتهم في العمل التطوعي الميداني،كما تعمل على تنشيط التعاون مع هيئات الدولة وأفراد المجتمع في مجال اتخاذ القرارات وصياغة السياسات البيئية وتطويرها[2].

المطلب الثالث:

وسائل تنمية المواطنة البيئية ومكوناتها.

هناك عديد من الجهات التي تساعد في تنمية المواطنة البيئية، وقد تكون هي ذاتها التي تعمل على التوعية البيئية للأفراد والمجتمع مع اختلاف برامجها وأساليب أدائها[3]. ومنها ما يلي: (الفرع الأول) وسائل تنمية المواطنة البيئية. (الفرع الثاني) مكونات المواطنة البيئي.

---

[1]- سلامة راتب السعود، سلامة السعود راتب، الإنسان والبيئة "دراسة في التربية البيئية"، ط4، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013م، ص209.

[2]- قندوسي لخضر، وزاني ميمون، المرجع السابق، ص.أ.

[3]- ماجد راغب لحلو، المرجع السابق، ص20.

الفرع الأول:

وسائل تنمية المواطنة البيئية.

1. الأسرة: تعتبر الأسرة هي القاعدة الأساسية لتنمية المواطنة البيئية لدى الفرد، فالطفل ينشأ بها وتنمى لديه القيم والاتجاهات، فإذا كان أفراد الأسرة وعلى وجه الخصوص الوالدان أهل للمسؤولية البيئية ولديهم إلمام كامل بالحقوق والواجبات، تسهل مهمة المؤسسات الأخرى كالمدرسة في تنمية المواطنة البيئية لدى التلاميذ.

2. المؤسسات التعليمية والمدارس: تعتبر المدرسة مؤسسة تعليمية اجتماعية وظيفتها هي التربية، وقد أوجدها المجتمع من أجل تنشئة أفراده، بحيث يصبحون أعضاء صالحين فيه قادرين على التفكير فيه والعمل والإنتاج والمشاركة مع الجماعة تفعيل القضايا البيئية وإعطائها الأولوية ضمن خطط التنمية الشاملة في الدولة، واهتمام المسؤولين وصناع القرار بها.

3. تعزيز القوانين والتشريعات البيئية التي يستند إليها المواطنون من اجل تحقيق المواطنة البيئية.

4. تعزيز الوعي البيئي من خلال برامج متخصصة يتم إعدادها وتنفيذها من قبل الجهات المعنية بقضايا البيئة ذات أهمية.

5. دعم الجمعيات الأهلية البيئية وزيادة عددها ومشاركتها الفعالة في رسم الخطط والسياسات البيئية وتنفيذها وتقيمها[1].

6. إعطاء القضايا البيئية الأهمية الكافية ضمن أنظمة التعليم المختلفة وتنسيق جهودها بهدف زيادة فعاليتها و تأثيرها.

7. توظيف جهود الجمعيات الأهلية البيئية وتنسيقها، والاستفادة من المنظمات الدولية في دعم هذه الجمعيات ماديا وفنيا.

8. التعاون مع المنظمات الشعبية وتحقيق التكامل فيما بينها، نظرا لدورها الكبير في تفعيل العمل البيئي.

[1]- عليان بوزيان، المرجع السابق، ص123.

9. التأكيد على إشراك كافة الجهات المعنية في وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط وبرامج العمل البيئية[1].

الفرع الثاني:

مكونات المواطنة البيئية.

تتكوّن المواطنة البيئية من عدة عناصر تُعزز العلاقة الإيجابية بين الإنسان والبيئة. أولاً، الوعي البيئي، وهو فهم القضايا البيئية وأثر السلوك البشري عليها. ثانيًا، المسؤولية البيئية، حيث يتحمّل الفرد دورًا في حماية البيئة من خلال تقليل التلوث والحفاظ على الموارد. ثالثًا، السلوك البيئي الإيجابي، ويشمل الممارسات اليومية مثل إعادة التدوير وترشيد استخدام الماء والطاقة. كما تشمل المواطنة البيئية المشاركة المجتمعية في المبادرات البيئية والعمل التطوعي. وتُعد التربية البيئية من المكونات الأساسية التي تزرع هذا الوعي منذ الصغر. من خلال هذه المكونات، يمكن تحقيق تنمية مستدامة تحافظ على البيئة للأجيال القادمة[2].

المطلب الرابع:

العدالة البيئية.

اتفقت معظم الآراء على أن العدالة البيئية هي الحقوق التي ينبغي أن يحصل عليها كل مواطن في بيئته، وينادي بحصول كل الناس على حقوقهم البيئية من هواء نظيف، ومسكن صحي، وبيئة يمكن العيش فيها، فالعدالة البيئية تؤسس بوضوح العالقة بين المجتمع وعد موجود امتيازات بيئية فيه، فمجتمعات الفقراء والمناطق العشوائية تعاني من عدم المساواة البيئية ويثقل كاهلها المخاطر البيئية والعدالة البيئية، كبعد من أبعاد المواطنة البيئية تزيد من معرفة المواطن بحقوقه البيئية التي ينبغي أن تضاف للحقوق التقليدية للمواطنة، كما يشير الباحث ونفي مجال العلوم البيئية وفي مقدمتهم (بوالرد)، (Bullaed 990) وبراينت، (Breyant) 1995.

[1]- عليان بوزيان، المرجع السابق، ص124.

[2]- نفس المرجع، ص124.

إن العدالة البيئية تشير إلى مجموعة من القيم والأعراف الثقافية والقوانين واللوائح والسلوكيات والسياسات العامة والقرارات التي تدعم المجتمعات المستدامة حيث يستطيع الأفراد التعامل بثقة في بيئتهم الآمنة، ومن ثم يتم دعم المجتمعات المستدامة العدالة البيئية (Environmental Justice) وهي مبدأ أخلاقي وسياسي يهدف إلى تحقيق توزيع عادل للضرر البيئي والمنافع البيئية بين جميع فئات المجتمع، بغض النظر عن العرق أو الطبقة الاجتماعية أو المستوى الاقتصادي .ويشمل ذلك ضمان عدم تركز التلوث أو المشاريع البيئية الضارة في مناطقي سكنها الفقراء أو الأقليات، وضمان إشراك كل المجتمعات في عمليات صنع القرار البيئي[1]. (الفرع الأول) نشأة وتطور مفهوم العدالة البيئية. (الفرع الثاني) مبادئ العدالة البيئية. (الفرع الثالث) العدالة البيئية في الدول النامية.

الفرع الأول:

نشأة وتطور مفهوم العدالة البيئية.

ظهر مفهوم العدالة البيئية في الولايات المتحدة في الثمانينيات، نتيجة لنضالات جماعات حقوق الإنسان والسكان المحليين المتضررين من التلوث والممارسات الصناعية[2]، حيث لاحظ النشطاء أن المجتمعات الفقيرة، خصوصًا من ذوي البشرة السوداء، تتحمل أعباءً بيئية غير متكافئة، مثل قربهم من المصانع أو مكبات النفايات[3].

الفرع الثاني:

مبادئ العدالة البيئية.

1- **الإنصاف في التوزيع:** أي توزيع الأعباء والفوائد البيئية بعدالة بين الجميع.

2- **المشاركة العامة:** تمكين المجتمعات المحلية من اتخاذ قرارات تؤثر على بيئتهم.

3- **الاعتراف والاحترام:** احترام التنوع الثقافي والاجتماعي للمجتمعات المحلية.

[1]- عليان بوزيان، المرجع السابق، ص129.

[2]- دلال أعواج، العولمة: "مفهوم، نشأة، أهداف، الصادر بتاريخ: 2010. تم الإطلاع عليه يوم 10-04-2025. على الساعة 09:58. عبر الموقع الإلكتروني التالي: http://WWW.ahewar.org

[3]- قندوسي لخضر، وزاني ميمون، المرجع السابق، ص59.

4- **المساءلة القانونية:** مساءلة الشركات والمؤسسات التي تضرب البيئة أو تنتهك حقوق السكان المحليين[1].

الفرع الثالث:

العدالة البيئية في الدول النامية.

في كثير من الدول النامية، تفتقر المجتمعات الفقيرة إلى القدرة على الدفاع عن حقوقها البيئية... وغالبًا ما تُنشأ المشاريع الكبرى، مثل السدود أو المناجم، في أراضٍ تعود للسكان الأصليين دون موافقتهم الكاملة، مما يؤدي إلى النزوح وفقدان مصادر الرزق والتدهور البيئي. والعلاقة بين العدالة البيئية والتنمية المستدامة تتمثل في ان العدالة البيئية جزء أساسي من مفهوم التنمية المستدامة[2].

حيث لا يمكن تحقيق التنمية الحقيقية دون ضمان التوزيع العادل للموارد ومراعاة حقوق الأجيال القادمة، إضافة إلى إشراك المجتمعات المهمشة في التخطيط والتنفيذ للسياسات البيئية[3].

- أمثلة تطبيقية:

قضية سكان "فلاينت" في ميشيغان، الولايات المتحدة، حيث تعرض السكان (معظمهم من ذوي الدخل المنخفض) لمياه ملوثة بالرصاص[4].

حركات السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية ضد شركات التعدين التي تستنزف الموارد وتدمر البيئات المحلية[5].

---

[1]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1948م.

[2]- فايز البلوي، تربية قيم المواطنة لدى طلاب التعليم العام، الصادر بتاريخ 2010. تم الإطلاع ليه يوم: 15-04. على الساعة: 15:24. عبر الموقع الإلكتروني التالي: http://dr6saoud-a.com

[3]- عيسى الشماس، محمود علي محمد، التربية العامة وفلسفة التربية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2008م، ص280.

[4]- إيريك هوبز باوم، العولمة والهوية الثقافية، الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربيو، بيروت، لبنان، 1998م، ص98.

[5]- HANNA-Attisha, M Lachance, J, Sadler, R, C & Champney, Schnepp, A, Elevated Blood Lead Levels in Children Associated With the Flint Drinking Water Crisis: ASpatial Analysis of Risk and public Health Response, Americane journal of public Health, 2016, PP283-290.

الفصل الثاني:

التنمية المستدامة وأساليب

المواطنة البيئية في تحقيقها

يواجه المجتمع البشري الحديث تحديات متزايدة الخطورة مثل التدهور البيئي، واستنزاف الموارد الطبيعية، وارتفاع معدلات الفقر، وتغير المناخ. وفي مواجهة هذه التحديات، برز مفهوم التنمية المستدامة كإطار شامل يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يضمن تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[1].

[1]- معزي حب الله خالد حماية البيئة البحرية من التلوث في القانون الدولي، مذكرة ماستر، تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد حيدر، بسكرة، الجزائر، 2019-2020م، ص42.

المبحث الأول:

ماهية التنمية المستدامة.

لقد برز المصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الصادرة عام1981 تحت عنوان "الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة".

إن مسألة الاهتمام المتزايد بالبيئة ما هو إلا رد فعل لما أنتجته الثورة الصناعية من آثار وخيمة وانتهاكات حادة، مست بالتوازن البيئي نتيجة للإفراط المتزايد في التعويل على الموارد الطبيعية في تحقيق التنمية وسد الحاجات،

فتعقدت الحياة وتراكمت المشاكل البيئية من تلوث بشتى أنواعه وصوره، محدثا أكبر ظاهرة تواجهها البشرية بشتى أبعادها هي ظاهرة الاحتباس الحراري دون إغفال بقية الظواهر الأخرى مثل الأمطار الحمضية والتصحر واختفاء العديد من العناصر البيئية، كما أن استنزاف الموارد الطبيعية مقارنة مع التزايد السكاني المستمر، هو تعدي صريح على حق الأجيال القادمة من نصيبهم في التنمية، مما يستدعي مراعاة حقهم في تلك الموارد والعناصر الطبيعية خاصة تلك الغير متجددة عن طريق عقلانية الاستغلال وترشيد ذلك[1]. (المطلب الأول) مفهوم التنمية المستدامة. (المطلب الثاني) خصائص التنمية المستدامة. (المطب الثالث) مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

المطلب الأول:

مفهوم التنمية المستدامة

لقد أصبح ضروريا من أي وقت مضى التوفيق بين التنمية حول المستدامة، ذلك أن التنمية بالمفهوم التقليدي هي الزيادة في النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية ولو على حساب البيئة، ومن ثم الصراع بين دول الشمال ودول الجنوب، أو بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة، إذ أنه نظرة دول العالم الثالث تنطوي على أسبقية التنمية دون أن تراعي في ذلك حماية البيئة، فلابد من أولوية الاهتمام بمشاكل الفقر والجهل والأمراض والأوبئة على حماية البيئة، في حين أن الدول المتقدمة هي المتسببة

[1] – قندوسي لخضر، وزاني ميمون، المرجع السابق، ص29

بالدرجة الأولى في تدهور البيئة نتيجة أنشطتها الاقتصادية والتجارية غيرها[1]. **(الفرع الأول) تعريف التنمية المستدامة. (الفرع الثاني) التعريف القانوني التنمية المستدامة.**

الفرع الأول:

تعريف التنمية المستدامة.

لقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة وأخذ اهتماما كبيرا بعد ظهور تقرير لجنة "برودتلاند Brudtland" الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، حيث تمت صياغة تعريف للتنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية إحتياجاتهم"[2].

وقد اتفق العديد من دول العالم بمناسبة انعقاد مؤتمر الأرض سنة 1992 في مدينة "ريودي جانيرو" البرازيلية على تعريف التنمية المستدامة بأنها: "تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة فعالة من الناحية الاقتصادية عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة"[3].

وقد اختلفت تعاريف التنمية المستدامة بعدها باختلاف الزاوية التي ينظر منها إليها:

فمن الناحية الاقتصادية تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل الحد من الفقر وتحسين الإطار

---

[1]- حمداوي محمد، محاضرات في مقياس قانون بيئة والتنمية المستدامة، السنة ثالثة ليسانس، قانون عام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2022-2023م، دص.

[2]- Arturo lopezOrnat,Elena correas,gestion de areas protegidas Mediterraneas.Espana :inprenta monte,Malaga, 2003, p121 .

[3]- فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011-2012م، ص20.

المعيشي للفرد. أما من الناحية الاجتماعية فإن التنمية المستدامة تعني السعي إلى تحقيق استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية[1].

وبخصوص الجانب البيئي فتعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل والعقلاني للأراضي الزراعية والموارد المائية[2].

وأما على الصعيد التكنولوجي فتعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية[3].

الفرع الثاني:

التعريف القانوني التنمية المستدامة.

لقد ساهم الرأي العام الدولي بكافة مكوناته وأطيافه من منظمات عالمية، وحقوقيين وغير ذلك من أصناف المجتمع الدولي، في اعتماد فكرة التنمية المستدامة وإعطائها الصيغة القانونية، وذلك لإلزام الدول واحترامها لهذه الفكرة وتم ذلك عن طريق الندوات والمؤتمرات العالمية الخاصة بحماية البيئة، كما تم التوصل من خلالها إلى استنتاج مفهوم موحد بين الدول لهذه الفكرة الدخيلة على المجتمع الدولي، وتم

[1]- علي صباغ، المرجع السابق، ص155.

[2]- بن مهرة نسيمة، محاضرات في البيئة والتنمية المستدامة، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2019 – 2020م، ص07.

[3]- عبد القادر السيد الشريف، التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في ظل العولمة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2002م، ص19.

استثمارها في القوانين الداخلية من خلال تعديل القوانين المتعلقة بحماية البيئة ومواردها الطبيعية، وذلك بإدخال وإضافة هذا المصطلح في قوانينها الداخلية[1].

لقد تطرق المشرع الجزائري لتعريف التنمية المستدامة في القانون رقم 03-01. بأن "التنمية المستدامة هي نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة "[2].

كما عرفها المشرع الجزائري في نص المادة 4/04 من القانون رقم 03-10. على أنه: "مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية"[3].

المطلب الثالث:

مميزات التنمية المستدامة.

إن حماية البيئة باعتبارها تعني بشؤون البيئة ويتميز بمجموعة من الخصائص وما تشتمل عليه من خصائص مميزة، ولهذا نقول أن الشريعة الإسلامية كانت سبّاقة في حماية البيئة، الحفاظ عليها وهي صالحة إلى غاية يومنا هذا بشرط استخلاص القيم منها، ومسايرتها لكل زمان ومكان، كما قال مفتي الديار المصرية واجب ديني قبل أن تكون واجبا قوميا[4].

(الفرع الأول) خصائص التنمية المستدامة. (الفرع الثاني) أهداف التنمية المستدامة.

---

[1]- لكصاصي سيد احمد، بن عبد الكبير حسان، المفهوم القانوني للتنمية المستدامة للبيئة وتحدياتها في الجزائر، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE، رقم 03، ع05،جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2022م، ص218.

[2]- القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.

[3]- المادة 4/4 من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج..ج.د.ش، ج ر، ع11، المؤرخة في 19 فبراير 2003، ص5.

[4]- حمداوي محمد، المرجع السابق، دص.

الفرع الأول:

خصائص التنمية المستدامة.

تتميز التنمية المستدامة بجملة من الخصائص يمكن تلخيصها في الآتي[1]:

– هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات؛

– هي تنمية تراعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض؛

– هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية؛

– وهي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة؛

– هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة[2].

[1]– حنيش أحمد، بوضياف حفيظ، التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة، الملتقى الدولي العلمي الخامس حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة تجارب بعض الدول – يومي 24–23 أفريل 2018 جامعة البليدة2، الجزائر، 2018م، ص76.

[2]– حمداوي محمد، المرجع السابق، دص.

الفرع الثاني:

أهداف التنمية المستدامة.

تغطي أهداف التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا الاجتماعية والاقتصادية ويمكن حصر تلك الأهداف على النحو التالي[1]:

1- تحقيق نوعية حياة للسكان:

تحاول التنمية المستديمة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

2- احترام البيئة الطبيعية:

التنمية المستديمة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة تتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، وإنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام[2].

3- إبراز دور مفهوم التربية البيئية:

تسعى إلى إعداد الأفراد ليكونوا متوافقين مع بيئتهم وذلك من خلال فهم نظم البيئة الطبيعية المعقدة، التي هم جزء منها واستخدمها بمسؤولية وتعزيز، كما تعرف التربية البيئية على أنها تعلم كيفية استخدام التقنيات الحديثة وزيادة إنتاجيتها وتجنب المخاطر البيئية وإزالة العطب البيئي القائم واتخاذ القرارات البيئية العقلانية. الهدف من ذلك هو تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية عن التدهور البيئي[3].

---

[1]- عبد الباقي محمد، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2010م، ص30.

[2]- نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية المبادئ والممارسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، م2003، ص214.

[3]- راتب السعود، الإنسان والبيئة دراسة في التربية البيئية، دط، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004م، ص214.

4- تحقيق استغلال عقلاني للموارد:

من أجل استهلاك الموارد الطبيعية، ومنع استنزافها حفاظاً على المخزون الاستراتيجي، من هذه الموارد بما يضمن استمرارية المحافظة على مكونات البيئة، فالموارد الطبيعية ليست ملكاً للأجيال الحاضرة فقط بل إن للأجيال القادمة نفس الحقوق فيها.

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:

تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها[1].

6- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:

وبطريقة تلاءم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن، الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها، ويتم التغيير هذا فيما يعرف بالاستهلاك المستديم، والذي يعرف بأنه استعمال السلع والخدمات التي تلبي الحاجات الأساسية للأشخاص، تحمل أحسن نوعية للحياة بالإضافة إلى كل ما يقلل استعمال لموارد الطبيعية، أما فيما يتعلق بالهدف الأساسي للتنمية المستديمة فهو الوفاء بحاجات البشر وتحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل، مع الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية، ومحاولة الحد من التدهور البيئي، ومن أجل تحقيق ذلك يجب التوصل إلى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وإدارة الموارد وحماية البيئة من جهة أخرى[2].

[1]- حمداوي محمد، المرجع السابق، دص.

[2]- نفس المرجع، دص.

المطلب الرابع:

مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

إن العلاقة بين البيئة والتنمية علاقة تكاملية، ولكي تتحقق التنمية المستدامة لابد من ضمان التوازن بين البيئة والتنمية، ومن ثم بات من الضروري التوفيق بين التنمية الاقتصادية ومتطلباتها من جهة، وضرورة حماية الموارد البيئية من جهة أخرى واستغلالها استغلالا عقلانيا، والشاهد أن تحقيق النمو الاقتصادي قد تم على حساب الموارد البيئية بنوعيها المتجددة وغير المتجددة، لذا قرّرت معظم القوانين والتنظيمات استحالة الفصل بين قضايا التنمية ومشكلة البيئة.كما أن التنمية المستدامة تعد بمثابة إحدى الثوابت الجوهرية في سياسة الدولة، كون أن البيئة والتنمية يشكلان وجهان لعملة واحدة وهي الاستمرارية والبقاء والمحافظة على حقوق الأجيال المقبلة وأي إخلال بهما يؤدي حتما إلى تدهور الحياة الطبيعية والاقتصادية. تنقسم مؤشرات قياس التنمية المستدامة إلى أربعة محاور رئيسة[1]. تتمثل في الآتي:

(الفرع الأول) المؤشرات الاقتصادية. (الفرع الثاني) المؤشرات الاجتماعية.

(الفرع الثالث) المؤشرات البيئية. (الفرع الرابع) المؤشرات المؤسسية.

الفرع الأول:

المؤشرات الاقتصادية.

تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية في الآتي:

- معدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني؛
- الميزان التجاري مابين السلع والخدمات؛
- قيمة الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة المساعدات التنموية الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي؛
- الاستهلاك السنوي للطاقة وكثافة استخدامها؛
- كمية إنتاج النفايات؛
- وسائل النقل والمواصلات.

[1]- حمداوي محمد، المرجع السابق، دص.

الفرع الثاني:

المؤشرات الاجتماعية.

من أهم المؤشرات الاجتماعية ما يلي:

- السكن ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر؛
- نسبة السكان العاطلين عن العمل؛
- الصحة العامة؛
- التعليم والتكوين؛
- الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم؛
- النسبة المؤوية للنمو السكاني[1].

الفرع الثالث:

المؤشرات البيئية.

من أهم المؤشرات التي تهتم بالمحور البيئي ما يلي:

- مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية؛
- الكمية المستخدمة من المبيدات والمخصبات الزراعية؛
- مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية؛
- نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية؛
- نصيب الفرد من المياه العذبة؛
- نسبة تلوث الهواء المحيط بالمناطق الحضرية[2].

[1]- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ع07، جوان، الجزائر، 2010م، ص205.

[2]- عبد المجيد النجار، المرجع السابق، ص209.

الفرع الرابع:

المؤشرات المؤسسية.

تتمثل المؤشرات المؤسسية في الآتي:

- تطبيق الاتفاقات العالمية المصادق عليها؛
- عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 مواطن؛
- عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن؛ - عدد أجهزة الحواسيب لكل 1000 مواطن[1]؛
- نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي؛
- الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية؛
- توزيع الإعلانات والنشريات على المارة والرمي بها فتحدث تشوه لدى الطرقات العامة[2].

[1]- عليان بوزيان، المرجع السابق، ص130.

[2] - C.E,23/10/1936 union parisienne des syndicats de limpremerie, R.P.906

المبحث الثاني:

أساليب المواطنة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.

تعد المواطنة البيئية احد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ تعكس وعي الأفراد بحقوقهم وواجباتهم تجاه البيئة، وتترجم إلى ممارسات وسلوكيات يومية تسهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان إستمراريتها للأجيال القادمة. فالمواطنة لم تعد تقتصر على الجوانب السياسية والاجتماعية فحسب، بل اتسعت لتشمل بعدا بيئيا يتطلب من الأفراد الإدراك العميق لعلاقتهم بالبيئة وقدرتهم على التأثير فيها إيجابا أو سلبا[1]. (المطلب الأول) دور المواطن البيئي في دعم الاستدامة. (المطلب الثاني) برامج التربية البيئية في المدارس والجامعات.

المطلب الأول:

دور المواطن البيئي في دعم الاستدامة.

إن دعم الاستدامة لا يمكن ان يتحقق من خلال السياسات والتشريعات وحدها، بل يستوجب إشراك الأفراد كمواطنين فاعلين بيئيا، قادرين على ممارسة أدوارهم بشكل مسؤول وواع. ويبرز ذلك من خلال عدة جوانب أهمها[2]:

(الفرع الأول) السلوك البيئي المسؤول. (الفرع الثاني) المشاركة المجتمعية الفاعلة. (الفرع الثالث) التأثير على السياسات البيئية. (الفرع الرابع) التربية والتثقيف البيئي. (الفرع الخامس) دعم الاقتصاد الأخضر.

الفرع الأول:

السلوك البيئي المسؤول.

يلعب الفرد دورا محوريا في تقليل الأثر البيئي اليومي من خلال تبني أنماط سلوك مستدامة، كتقليص استهلاك الطاقة والمياه، والاعتماد على وسائل النقل الصديقة للبيئة، والفرز المنزلي للنفايات، وتبني ثقافة

[1]- صالح مروان، المواطنة البيئية والتنمية المستدامة، دط، دار الفكر العربي، بغداد، العراق، 2020م، ص85.

[2]- عليان بوزيان، المرجع السابق، ص101.

إعادة الاستخدام والتدوير. هذه الممارسات، رغم بساطتها، تشكل أساسا لتقليل الضغوط البيئية وتحقيق توازن بين الحاجات البشرية وقدرة النظام البيئي على التجدد.

الفرع الثاني:

المشاركة المجتمعية الفاعلة.

تعد المشاركة في المبادرات البيئية المحلية احد أشكال المواطنة البيئية، سواء من خلال الانخراط في حملات التنظيف والتشجير أو من خلال دعم المشاريع البيئية والمشاركة في الندوات والمنتديات المتعلقة بحماية البيئة. هذه المشاركة تعزز الشعور الجماعي بالمسؤولية، وتسهم في بناء وعي بيئي مشترك يمهد الطريق لتغيير اجتماعي مستدام.

الفرع الثالث:

التأثير على السياسات البيئية.

يمتد دور المواطن البيئي إلى التأثير في صناعة القرار من خلال ممارسة الضغط على الجهات المعنية لاعتماد تشريعات بيئية صارمة، أو من خلال تبني مواقف داعمة للمشاريع والسياسات الصديقة للبيئة. كما يمكن ان يتم ذلك من خلال التصويت الواعي لصالح ممثلين يدرجون القضايا البيئية ضمن أولوياتهم، مما يعزز دمج البعد البيئي في الخطط التنموية الوطني[1].

[1]- منصور سامي، البيئة والمجتمع "دراسة في العلاقات المتبادلة"، دط، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2019م، ص112.

الفرع الرابع:

التربية والتثقيف البيئي.

يمثل نشر الثقافة البيئية داخل الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، ركيزة أساسية لبناء جيل واع بأهمية الاستدامة. فالمواطنة البيئية تبدأ من غرس القيم البيئية في النشء، وتعزيز الحس الأخلاقي تجاه البيئة من خلال التعليم والتوعية، بما يشكل مناعة فكرية وسلوكية ضد الممارسات الضارة بالبيئة[1].

الفرع الخامس:

دعم الاقتصاد الأخضر.

من مظاهر المواطنة البيئية أيضا تشجيع الاقتصاد القائم على مبادئ الاستدامة، عبر دعم المنتجات البيئية، والاستثمار في المشاريع الخضراء، وتفضيل الشركات التي تحترم المعايير البيئية. وبهذا الشكل، يمارس المواطن دورا اقتصاديا بيئيا يشجع السوق على التحول نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة[2].

المطلب الثاني:

برامج التربية البيئية في المدارس والجامعات.

إن تجاهل تربية المواطنة لمتطلبات العصر الجديد لم يعد مقبولا نوعا ما وذلك حسب نظام عالمي اجتماعي وثقافي وعلمي وقيمي متغير، وفي عصر الإنفجار المعرفي والثقافي، وتعقد شبكات الإتصال والتواصل بتكنولوجيات عالية المستوى[3].وعليه تقم تقسيم (الفرع الأول) للمدارس. (الفرع الثاني) الأنشطة التربوية. (الفرع الثالث) المنشورات والمطبوعات التعليمية.

الفرع الأول:

[1]- منصور سامي، المرجع السابق، ص112.

[2]- نفس المرجع، ص114.

[3]- علي صباغ، نحو عصر جديد في تربية المواطنة، ع08، مجلة أبحاث نفسية وتربوية، مخبر تطبيقات النفسية والتربوية، كلية علم النفس وعلوم التربية، جامعة قسنطينة2، عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، جانفي 2016م، ص150.

المدارس.

تعتبر المدرسة من أهم المؤسسات التي يعهد إليها المجتمع بمهمة رعاية أبنائه وبناته، وتنشئتهم وإكسابهم القيم والاتجاهات وأنماط السلوك البناءة إلى جانب إكسابهم المعارف والمهارات، إذ أن للمدرسة أهدافها التربوية والاجتماعية، التي تعمل على تحقيقها لخدمة البيئة والمجتمع. لذلك فلقد تنامت الاتجاهات الحديثة في التربية التي ترمي إلى ربط المدرسة بالبيئة المحيطة وربط البيئة بالمدرسة. وأدخلت العديد من دول العالم برامج نظامية في التربية البيئية بالمراحل التعليمية المختلفة أجل المحافظة على البيئة المحلية ومقوماتها[1].

من هنا ينبغي الاهتمام بربط المدرسة وبرامجها التربوية بالبيئة المحيطة، فالمدرسة تلعب دورا كبيرا في تنمية الاتجاهات والقيم البيئية وأنماط السلوك البيئي السليم لدى التلاميذ، والتي تمكنهم من حسن التعامل مع البيئة، حيث يتأثر التلميذ بالنشاطات والممارسات التي تجرى داخل وخارج المدرسة[2].

الفرع الثاني:

الأنشطة التربوية.

تقوم هذه الأنشطة التربوية على مبدأ الإسهام والمشاركة المباشرة وغير المقيدة للمتعلم تعزيز وتنمية قيمه ومهاراته وخبراته العلمية اتجاه محيطه البيئي عامة، وذلك بمشاركته الأنشطة التي تنظم في البيئة الطبيعية المفتوحة، بحيث يكون الفرد أو المتعلم على اتصال مباشر بالنظم والعناصر الطبيعية وعلى نحو يمكنه من زيادة إدراكه ووعيه بأهمية هاته العناصر، وتتنوع الأنشطة التربوية الحرة وفقا لطبيعة المواضيع المطروحة والفئات المستهدفة يمكن حصر أهمها في:

– الزيارات الميدانية لمناطق الطبيعية كالحظائر والمحميات سواء تلك المخصصة لفئات معينة كطلبة التعلم النظامي أو تلك المفتوحة لفئات المجتمع ككل.

[1]– منصور سامي، المرجع السابق، ص150.

[2]– سمير حامد الجمال، حماية القانونية للبيئة، دط، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2011م، ص34.

– تنظيم المخيمات وعطل نهاية الأسبوع العائلية ضمن فضاءات طبيعية مفتوحة على أن تتخلل تلك العطل العديد من الأنشطة التربوية كالحوارات المفتوحة حول قضايا البيئة والمسابقات الترفيهية وأنشطة التسلية الرياضية.

يأتي دور الجمعيات ومؤسسات المجتمع العربي لتكملة جهود التربية البيئية النظامية التي غالبا ما تقتصر على مجال الأنشطة الميدانية بالنظر إلى خصوصية مناهجها وأطرها المنهجية ضمن النظام التربوي العام حيث يأتي دورها لتكملة هذا الجانب من خلال أنشطتها الميدانية الموجهة للمؤسسات التربوية[1].

الفرع الثالث:

المنشورات والمطبوعات التعليمية.

باعتبار المنشورات والمطبوعات التعليمية وسائل بيداغوجية أساسية في أي عملية تربوية، فإنها تحتل أهمية كبيرة في نشاط الجمعيات والتنظيمات البيئية، بالنظر لتأثيرها ونجاعتها في تزويد أفراد المجتمع بمختلف القيم والمبادئ التي تكفل توافق سلوكياتهم وأنشطتهم اليومية ومتطلبات حماية المحيط البيئي واستدامته، وتضطلع التنظيمات البيئية بالإشراف على المطبوعات التربوية من حيث الصورة والشكل المتنوع، فأحيانا تأخذ شكل الكتب التي تهدف إلى نشر الثقافة البيئية بخصوص العديد من المواضيع العامة.

حيث تتناول هذه المطبوعات العديد من المواضيع البيئية، كالتنوع البيولوجي للمحيط البيئي، والمناطق المحمية وكيفية التعامل معها، وكذا المجالات والدوريات التي تشكل أحد أبرز الوسائل البيداغوجية التي تعتمدها تنظيمات المجتمع المدني في نشر الوعي البيئي كذلك تقوم بتعريف أفراد المجتمع بالأنشطة الجمعوية وأهميتها وإطلاعهم على المستجدات والتطورات المتعلقة بمجال البيئة، بالإضافة إلى هاته الوسائل من كتب ومجلات ودوريات هناك الأدلة التعليمية والتوجيهية التي تعدها بعض التنظيمات المدنية وفقا لتخصصها ومجال نشاطها بهدف توجيه وتقويم السلوك الإنساني تجاه القضايا البيئية المرتبطة مباشرة بالحياة اليومية للأفراد وهي تعد من أبرز الوسائل البيداغوجية في مجال التربية البيئية.

[1]– علي صباغ، المرجع السابق، ص–ص148–150.

إتاحة الفرصة لكل فرد لاكتساب المعرفة والقيم والاتجاهات والمهارات اللازمة لحماية البيئة وصيانتها.

تشجيع البحوث والدراسات في مجال التربية البيئية وتطبيق نتائجها في العملية التعليمية.

تضمين المفاهيم البيئية في المناهج الدراسية المختلفة بمراحل التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي.

بذل الجهود لدمج القضايا البيئية في شتى العلوم والمناهج والبرامج التي تدرس في مجال التعليم المختلفة[1].

المطلب الثالث:

دور المجتمع المدني والمنظمات البيئية.

إن المجتمع المدني والمنظمات بمختلف مؤسساته يسعى دائما إلى تحقيق وتلبية احتياجات أفراد المجتمع، فهو غالبا ما يؤسس لذلك منذ البداية ليضمن حقوق الأفراد والمجتمعات، ويناضل من أجل اكتساب حقوق أكثر في العيش ببيئة نظيفة وسليمة، إن دور المجتمع المدني أكبر وأوسع من أن يقتصر على التأثير في السلطة عند رسم السياسات البيئية، وفي تنفيذها أو في ممارسة الرقابة عليها ، بل أصبح المجتمع المدني يلعب دور تشاركي تعاوني انطلاقا من فكرة الطواعية المبنية على إحساس الأفراد المؤسسين لمنظماته بالمسؤولية تجاه المجتمع الذي ينتمون إليه وبضرورة العمل على رفع وعيه وتوسيع ثقافته البيئية بهدف تكثيف الجهود وتوحيدها لتجنب الأخطار البيئية أو للحفاظ على الموارد والإمكانيات المتاحة[2].

الفرع الأول) نشر الوعي البيئي. الفرع الثاني) تنفيذ المشاريع الميدانية. الفرع الثالث) التشجير وإعادة التشجير. (الفرع الرابع) المناصرة وتشكيل السياسات.

[1]- وناس يحي، المجتمع المدني وحماية البيئة، دور الجمعيات والمنظمات غير حكومية والنفايات، دط، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2004م، ص33.

[2]- عليان بوزيان، المرجع السابق، ص108.

الفرع الأول:

نشر الوعي البيئي.

هناك إجماع على أن التنمية الحقيقية تقوم بالاعتماد المتبادل بين الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ومساهمة كل طرف لمواجهة القضايا والمشكلات البيئية، بيد أن الانتشار الواسع لهذه المنظمات[1]. ودورها البارز في التطور الاقتصادي والاجتماعي ودعم التنمية الشاملة في البلاد من خلال النشاط الملحوظ ومشاركتها في وضع برامج وخطط التنمية بالإضافة إلى الدور البارز الذي تلعبه في نشر الوعي البيئي وذلك من خلال:

أ. تفعيل العمل الحواري البيئي:

ذلك عن طريق تنظيم حملات النظافة على مستوى الأحياء السكنية بمشاركة السكان في تنظيف الشوارع والساحات العمومية باعتبار حماية البيئة تبدأ من الفرد نفسه[2].

ب. الندوات والمحاضرات العامة:

تلعب التجمعات واللقاءات الجماهرية دورا بارزا في أنشطة منظمات المجتمع المدني، ذلك بهدف تحقيق أهدافها والتعبير على مواقفها اتجاه القضايا والمشكلات المتعلقة بالبيئة، إذ وانطلاقا من حرية التجمع التي تكفلها أغلب المواثيق والنصوص الدولية والوطنية باعتبارها حقا أساسيا في المجتمعات المعاصرة، وتعد التجمعات العامة أحد أكثر الوسائل العملية التي تعتمدها منظمات المجتمع المدني في مجال التوعية والتعبئة وتتنوع بين محاضرات وندوات تسعى من ورائها التحسيس بالقضايا البيئية[3].

---

[1]- عليان بوزيان، المرجع السابق، ص115.

[2]- Cine, Un Label Pour L'éducation De L'environnement, Stemlu Entre (La Petite Giaine), Journal Du Réseau Absacien D'éducation A La Nature et A L'environnement, N° 23 juillet 2004 P-P3-4

[3]- إيمان خضر، المرجع السابق، دص

ج.حملات التوعية المتخصصة:

تسعى منظمات المجتمع المدني جاهدة إلى مضاعفة جهودها بأهمية البعد البيئي في حياة المجتمعات عن طريق حملات التحسيس البيئي من أجل رفع مستوى الوعي لدى الفرد اتجاه بعض القضايا والمشكلات البيئية ذات التأثير المباشر على حياة أفراد المجتمع ككل.

د. نشر الوعي عن طريق وسائل الإعلام:

تعتبر تكنولوجيات الإعلام والاتصال إحدى الآليات الفعالة للاتصال الجماهيري باعتبارها أداة توجه الرأي العام و تؤثر فيه بشكل مباشر، بحيث يمكن استغلالها لتحقيق نشر الوعي البيئي خاصة بعد التطور التكنولوجي الكبير الذي تشهده هذه الوسيلة ، ذلك كان سببا في زيادة فعاليتها وتأثيرها الكبير في تعبئة الرأي العام اتجاه العديد من القضايا البيئية المشتركة قصد خلق وتنمية ثقافة بيئية لدى أفراد المجتمع، هذا الإعلام البيئي الذي يعمل على تمكين الأفراد من الاطلاع على الأخبار المتعلقة بقضايا البيئة بغية التأثير في اتجاهاتهم وسلوكياتهم والرفع من مستوى إدراكهم بالمسؤولية اتجاه المحافظة على البيئة وحماية مواردها[1].

الفرع الثاني:

تنفيذ المشاريع الميدانية.

تلعب المشاريع الميدانية التي تنفذها منظمات المجتمع المدني دوراً رئيسياً في معالجة القضايا البيئية بشكل مباشر وفعال. وعلى عكس حملات التوعية أو الإجراءات القانونية، التي تستغرق وقتا طويلا حتى يكون لها تأثير، فإن المشاريع البيئية على أرض الواقع يمكن ترجمتها إلى نتائج ملموسة على الأرض وتساعد في تغيير الحقائق البيئية اليومية للمجتمعات المحلية[2].

[1]- عصام الحناوي، المرجع السابق، ص-ص32-33.

[2]- حسونة عبد الغني، الحماية القانون للبيئة في إطار التنمية المستدامة أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2012م، ص44.

الفرع الثالث:

التشجير وإعادة التشجير.

يعد التشجير أحد المشاريع الميدانية المهمة لمكافحة التصحر وتآكل التربة وفقدان التنوع البيولوجي. تعمل المنظمات مع المجتمعات المحلية على زراعة الأشجار في المناطق المتدهورة وتساهم في:

- امتصاص ثاني أكسيد الكربون (CO_2) وتقليل آثار تغير المناخ.
- دعم استقرار المناخ المحلي وحماية التربة من التآكل.
- توفير الوسائل للحياة البرية.

الفرع الرابع:

المناصرة وتشكيل السياسات.

المناصرة البيئية هي عملية تهدف إلى التأثير في صُنع السياسات البيئية من خلال الضغط، الحوار، وتقديم البدائل، بهدف تعزيز حماية البيئة وضمان استدامة الموارد. وهي تشمل أنشطة متنوعة كالتوعية، الحملات الإعلامية، البحوث، الضغط على المؤسسات الحكومية، والمشاركة في اللجان التشريعية حيث تُشير السياسات البيئية إلى سلسلة من العمليات التي يتم من خلالها تصميم السياسات والتشريعات المتعلقة بالبيئة، مثل قوانين التلوث، حماية الغابات، الإدارة المستدامة للمياه، الطاقة المتجددة، وغيرها. وتشارك فيها جهات متعددة مثل الوزارات، البرلمانات، القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني[1].

[1]- عليان بوزيان، المرجع السابق، ص103.

المطلب الرابع:

علاقة المواطنة البيئية بالتنمية المستدامة في ظل التوجهات الوطنية.

على اعتبار أن منح البعد البيني أولوية وأهمية عند رسم السياسات ركيزة هامة من ركائز المواطنة البيئية سوف يتم اعتماد هذه المقاربة لتسليط الضوء على موقع ومكانة المواطنة البيئية في التشريع الجزائري[1]. (الفرع الأول) ضمن الدساتير الجزائرية. (الفرع الثاني) ضمن قوانين البيئة.

الفرع الأول:

علاقة المواطنة البيئية بالتنمية المستدامة عبر الدساتير الجزائرية.

تندرج دراسة مدى اهتمام المشرع الجزائري بالشأن البيني من خلال الدساتير المتعاقبة التي عرفتها الدولة الجزائرية من دستور 1963[2]. إلى غاية دستور 2016[3]. المعمول به في إطار السعي الجاد إلى الارتقاء بالحق في بيئة سليمة إلى مرتبة الحقوق الأساسية الأخرى المكفولة دستوريا، حيث بتكريس الدستور الحق في البيئة يصبح لهذه الأخيرة أساس دستوري مستقل ومتميز وأصيل.

بداية بدستور 1963 كرس عملية بناء المؤسسات السياسية وكذا الدستورية الجزائرية، حيث أن العديد من القضايا لم تحظى بالمعالجة الدستورية بحكم ارتباطها بوجود المؤسسات التي تسهر على تسييرها أين اكتفى المؤسس الدستوري من خلال دستور 1963 بالإشارة الضمنية للتنمية الاجتماعية والتي تعتبر نتيجة حتمية للنمو الاقتصادي، وذلك من خلال الاعتراف بالحق في التوزيع العادل للدخل القومي والحياة اللائقة.

---

[1]- داود عبد الرزاق الباز، مفاهيم أساسية في القانون العام لحماية البيئة، مج32، ع3، مجلة عالم الفكر، 2004م، تم الإطلاع عليه يوم: 25-04-2025. على الساعة: 12:41. عبر الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.balagh.com/mosoa/tex.php?tid=1134

[2]- الدستور الجزائري لسنة 1963، استفتاء 08 سبتمبر 1963، ج.ر، ج.ج.د.ش، ع64، سنة 1963.

[3]- التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016، المشار إليه سابقا.

وحسب أول دستور تحدث عن البيئة وذلك عبر المادة 22/151 تنص أيضا على أنه: "الخطوط العريضة لسياسة الإعمار الإقليمي، والبيئة، ونوعية الحياة، وحماية الحيوانات والنباتات"[1].

في حين أدرج المؤسس الدستوري من خلال دستور 1976[2]. قضية البيئة في الفصل الثالث منه أين نص على أن المجلس الشعبي الوطني يشرع الخطوط العريضة لسياسة الإعمار الإقليمي والبيئة وحماية الحيوانات والنباتات، وكذا حماية التراث الثقافي والتاريخي والمحافظة عليه، وصيانة النظام العام للغابات، والنظام العام للحياة.

كما عالج دستور 1989[3]. إشكالية البيئة حين اعتبر المجلس الشعبي الوطني هيئة تشريعية لها صلاحيات اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة من حماية للثروة الحيوانية والنباتية، حماية النظام العام للغابات والأراضي الرعوية النظام العام للمياه.

أما التعديل الدستوري لعام 1996[4]. تتجلى معالجته للبيئة من خلال الربط بين متغير البيئة ومتغير الأمن الإنساني، حيث جاء في هذا السياق " القانون يضمن أثناء العمل الحق في الحماية والأمن والنظافة، جاء التعديل الدستوري لعام 2016 ليسجل وثبة نوعية وفارقا ملحوظا فيما يتعلق بتكريس دستورية البيئة في العديد من مواده على رأسها الديباجة التي ورد فيها تمسك الشعب الجزائري باختياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي، والعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة دستور 2016، وهو ما أكدته المادة 68

[1]- المادة 22/151 الدستوري الجزائري لسنة 1976. المنشور في ج.ر، ج.ج.د.ش، المؤرخ في 24 صفر عام 1400 الموافق 12 يناير سنة 1980.

[2]- الدستور الجزائري لسنة 1976، المشار إليه سابقا.

[3]- الدستور الجزائري لسنة 1989، المشار إليه سابقا.

[4]- الدستور الجزائري لسنة 1996، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 7 ديسمبر 1996، متعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، الصادر في ج.ر، ج.ج.د.ش، عدد 76 بتاريخ 1996/12/08، معدل بمقتضى القانون رقم 03-02 المؤرخ في 27 محرم عام 1423 الموافق 10 أبريل 2002، ج.ر، ج.ج.د.ش، ع25، وبمقتضى قانون رقم 08-19 مؤرخ في 15 نوفمبر 2008، ج.ر، ج.ج.د.ش، ع63، بتاريخ 16 نوفمبر 2008 يتضمن تعديل الدستوري 1996.

منه[1]، بنصها على أن للمواطن الحق في بيئة سليمة، حيث تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة ويحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة، كما نوه المؤسس الدستوري من خلال دستور 2016 إلى الملكية العامة باعتبارها ملك المجموعة الوطنية وتشمل باطن الأرض المناجم الموارد الطبيعية للطاقة والثروات المعدنية الطبيعية والحية في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية المياه الغابات، حيث تضمن الدولة الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ على حق الأجيال المقبلة، أي تم التأكيد على أهمية التنمية المستدامة التي وصفتها الدولة كهدف أساسي ضمن توجهاتها المحورية، كما تحمي الدولة الأراضي الفلاحية والأملاك العمومية للمياه.

الفرع الثاني:

علاقة المواطنة البيئية بالتنمية المستدامة حسب القوانين البيئة.

سوف يتم التركيز على قانون البيئة الملغى رقم 83-03[2]. وقانون البيئة الساري المفعول رقم 03-10[3]. دون الإشارة إلى القوانين الخاصة بعنصر من عناصر البيئة.

عد قانون البيئة بمثابة نقلة نوعية من شأنها تكريس حماية البيئة في النظام القانوني الجزائري وباستقراء لقانون البيئة الملغى رقم 83-03 تبرز الإشارات الضمنية للمواطنة البيئية من خلال التنويه إلى كون الحفاظ على البيئة يشمل حماية الطبيعة بما في ذلك الحيوان والنبات والإبقاء على التوازنات البيولوجية والمحافظة على الموارد الطبيعية هي مسؤولية كل فرد، كما أكد القانون على بعد هام من أبعاد المواطنة البيئية عند التنويه إلى عنصر المشاركة بحكم أن هذه الأخيرة تقتضي إشراك جميع الفواعل في عملية الحفاظ على البيئة.

[1]- المادة 68 من التعديل الدستوري لسنة 2016، المشار إليه سابقا.

[2]- المادة 08 القانون رقم 83-03، المؤرخ في 05 فيفري 1983، المتعلق بحماية البيئة، ج.ر، ج.ج.د.ش، ع26، 08 فيفري 1983.

[3]- المادة 05 من القانون رقم 03-10، المؤرخ في 19 يونيو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج.ر، ج.ج.د.ش، ع43، السنة الأربعون، الصادر في 20 يونيو 2003.

حيث ورد في الفصل الثاني من الباب الأول نص صريح حول الدور الفاعل والأساسي للمجموعات الإقليمية إذ أعتبرت المؤسسات الرئيسية لتطبيق تدابير حماية البيئة فيما يتعلق بقانون البيئة رقم 03-10 فقد كرس المشرع الجزائري بموجبه وضع أطر وقواعد الحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث يتضح ذلك من خلال الإقرار بمؤشر هام يساعد على نشر المواطنة البيئية والمتمثل في الإعلام البيتي، وهو ما نص عليه الباب الثاني من نفس القانون، حين وردت الإشارة لجملة الآليات الكفيلة بالتسيير الأمثل للموارد البيئية والمتمثلة في هيئة للإعلام البيتي، باعتبار هذا الإجراء بداية حقيقية وفعلية لبلورة المواطنة البيئية وذلك من خلال الحث على أهمية تدخل الأفراد والجمعيات في مجال حماية البيئة. كما تم الربط بين البيئة والتنمية المستدامة بحكم تبليه مفهوم التنمية المستدامة في الباب الأول والتي اعتبرها توفيق بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة[1].

المواطنة البيئية ليست مجرد شعار، بل هي سلوك حضاري وممارسة يومية تدعم ركائز التنمية المستدامة. المواطنون البيئيون عنصر أساسي في عملية التغيير وشركاء فعالين في تحقيق بيئة نظيفة واقتصاد دائري ومجتمع متوازن. ومن هذا المنظور، لا بد من تعزيز الجهود التعليمية والإعلامية والتشريعية لتعزيز هذا النوع من المواطنة باعتباره استثماراً طويل الأجل في حاضر ومستقبل الكوكب[2].

[1]- عبد الرحمن سيف سرداد، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2015، ص214.

[2]- العبود، فهد بن ناصر بن دهام، الحكومة الذكية للتطبيق العملي للتعاملات الإلكترونية الحكومية، ط03، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2013م، ص29.

خـــــاتمة

تُعد المواطنة الواعية والفاعلة من الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة التي ترتكز على ثلاثة أبعاد رئيسية: البُعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي. فالمواطن الذي يعي حقوقه وواجباته، ويشارك بفعالية في جميع مناحي الحياة، هو العنصر الحاسم في الدفع نحو مجتمع متوازن ومستدام. من الناحية الاقتصادية، تسهم المواطنة الفاعلة في تعزيز النمو من خلال دعم الاقتصاد المحلي، وتشجيع المبادرات والمشاريع التي تحافظ على الموارد وتحقق استثماراً رشيداً. أما من الناحية الاجتماعية، فإن تعزيز الوعي بالحقوق والحريات، وتحفيز المشاركة السياسية والاجتماعية، يرسخ مفهوم العدالة والاندماج، ويكفل توزيعاً عادلاً للثروات والفرص.

ومن خلال الصعيد البيئي، يظهر المواطن المسؤول في التزامه بحماية البيئة، والمحافظة على التنوع البيولوجي، والتقليل من التلوث، مما يضمن استمرارية الموارد للأجيال القادمة.

إن تنمية الوعي المجتمعي حول أهمية المواطنة وتأثيرها المباشر في التنمية المستدامة يمثل ضرورة ملحة، خصوصاً في ظل التحديات العالمية المتزايدة مثل التغير المناخي، الفقر، وعدم المساواة. لذلك، يجب أن تتضافر جهود الحكومات والمؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني لتكريس ثقافة المواطنة من خلال برامج توعية، وتعليم قيم الاستدامة، وتشجيع المشاركة المجتمعية في صنع القرار.

وعليه توصلنا إلى مجموعة من النتائج نذكر منها على سبيل المثال.

- المواطنة البيئية تساهم في زيادة الوعي لدى الأفراد حول التحديات البيئية مثل التلوث وتغير المناخ.
- المواطنون الذين يتبنون سلوكيات بيئية إيجابية (مثل إعادة التدوير، توفير الطاقة، والحد من استهلاك الموارد) يمكن أن يكونوا قوة دفع نحو تغيير السياسات البيئية على المستويات المحلية والوطنية.
- التعليم البيئي يساهم بشكل كبير في تشكيل الوعي البيئي لدى الأفراد من جميع الأعمار.
- المدارس والجامعات يمكن أن تلعب دورًا رئيسيًا في ترسيخ مفاهيم التنمية المستدامة والمواطنة البيئية من خلال برامج تعليمية موجهة.
- المواطنة البيئية تشجع الأفراد على المشاركة في الأنشطة البيئية، مثل حملات تنظيف الشواطئ أو الحدائق، أو المشاركة في الأنشطة التطوعية التي تعزز الاستدامة.

- العمل الجماعي والوعي المجتمعي في سبيل الحفاظ على البيئة.
- الحكومات يمكن أن تساهم في تعزيز المواطنة البيئية من خلال تطبيق قوانين تحفز على السلوكيات البيئية المستدامة.
- مشاركة المواطنين في صنع السياسات البيئية (مثل التشاور العام) يعزز من قدرة الدول على تصميم سياسات فعالة للتنمية المستدامة.
- تشجيع هذه الابتكارات يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ويعزز من دور المواطنين في تحفيز الاقتصاد الأخضر.
- من خلال تعزيز القيم البيئية، يتم ضمان استدامة هذه القيم للأجيال القادمة، وبالتالي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة على المدى البعيد.

من أهمها.

- تعزيز برامج التوعية والتثقيف بمفهوم التنمية المستدامة ومبادئ المواطنة الصالحة.
- تشجيع المشاركة السياسية والمدنية من خلال توفير بيئات ملائمة وآمنة لمناقشة القضايا المجتمعية.
- دعم المبادرات المحلية التي تدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق التنمية المستدامة.
- اعتماد سياسات تشرك المواطنين في صنع القرار، وتعزيز الشفافية والمساءلة.
- الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا لتعزيز الوعي والمشاركة المجتمعية، خصوصاً بين الشباب.

في الختام، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون مشاركة واعية ومسؤولة من كل مواطن، لأن المواطنة هي القوة الدافعة التي تحول الأفكار إلى أفعال، والطموحات إلى واقع. ومع تضافر الجهود بين الدولة والمجتمع، ستصبح التنمية المستدامة ليست مجرد هدف، بل أسلوب حياة يستفيد منه الجميع، ويضمن مستقبل أكثر استقراراً ورخاءً للأجيال القادمة.

قـــائـــمـــة

المصادر والمراجع

أولا– المصادر:

الدساتير:

01- الدستور الجزائري لسنة 1963، استفتاء 08 سبتمبر 1963، ج.ر، ج.ج.د.ش، ع64، سنة 1963.

02- الدستور الجزائري لسنة 1976 المنشور في ج.ر، ج.ج.د.ش، المؤرخ في 24 صفر عام 1400 الموافق 12 يناير سنة 1980.

03- الدستور الجزائري لسنة 1989 الصادر في 23 فيفري 1989 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 89-18 المؤرخ في 28 فيفري 1989.

04- الدستور الجزائري لسنة 1996، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، متعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، الصادر في ج.ر، ج.ج.د.ش، ع76 بتاريخ 1996/12/08، معدل بمقتضى القانون رقم 03-02 المؤرخ في 27 محرم عام 1423 الموافق 10 أبريل 2002، ج.ر، ج.ج.د.ش، ع25، وبمقتضى قانون رقم 08-19 مؤرخ في 15 نوفمبر 2008، ج.ر، ج.ج.د.ش، ع63، بتاريخ 16 نوفمبر 2008 يتضمن تعديل الدستوري 1996.

06- التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016، الصادر بموجب القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، ج.ر ج.ج.د.ش، ع14، مؤرخة في 07 مارس 2016.

07- التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020، المعدل والمتمم بموجب المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، ج.ر، ج.ج.د.ش، ع82 الموافق لـ 15 جمادى الأولى عام 1442هـ الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2020.

القوانين:

01- القانون رقم 83-03، المؤرخ في 05 فيفري 1983، المتعلق بحماية البيئة، ج.ر، ج.ج.د.ش، ع26، 08 فيفري 1983.

02- القانون رقم 03-10، المؤرخ في 19 يونيو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج.ر، ج.ج.د.ش، ع43، السنة الأربعون، الصادر في 20 يونيو 2003.

المواثيق:

03- الميثاق العالمي للطبيعة 1982 وإعلان ريو 1992: تضمنا مبادئ أخلاقية للتعامل مع البيئة.
إعلان ستوكهولم 1972: أول مؤتمر دولي حول البيئة، وضع أسس الوعي البيئي العالمي.
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1948م.
المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الأمم المتحدة، مكتب الإعلام، بيروت، لبنان، أفريل1994م.

ثانيا– المراجع:

الكتب:

01- عبد الرحمن سيف سرداد، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2015.
02- راتب سلامة السعود، الإنسان والبيئة، دراسة في التربية البيئية، ط4، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، 2013م.
03- راتب السعود، الإنسان والبيئة دراسة في التربية البيئية، دط، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004م.
04- الرفاعي عبد الملك، التربية العلمية وتحقيق المواطنة البيئية، وقائع المؤتمر العلمي الحادي عشر للتربية وحقوق الإنسان، دط، جامعة طنطا، مصر، 2007م.
05- سلامة راتب السعود، سلامة السعود راتب، الإنسان والبيئة "دراسة في التربية البيئية"، ط4، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013م.
06- سمير حامد الجمال، حماية القانونية للبيئة، دط، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2011م.
07- صالح مروان، المواطنة البيئية والتنمية المستدامة، دط، دار الفكر العربي، بغداد، العراق، 2020م.
08- عامر طرّاف، التلوث البيئي والعلاقات الدولية، ط1، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر التوزيع، بيروت، لبنان، 2008م.
09- عبد القادر السيد الشريف، التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في ظل العولمة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2002م.

10- عبد المجيد النجار، مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة، ط02، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2008م.

11- العبود، فهد بن ناصر بن دهام، الحكومة الذكية للتطبيق العملي للتعاملات الإلكترونية الحكومية، ط03، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2013م.

12- عصام الحناوي، قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب "البئة والتنمية، بيروت، لبنان، 2004م.

13- عيسى الشماس، محمود علي محمد، التربية العامة وفلسفة التربية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2008م.

14- كاتوت سحر، البيئة والمجتمع، ط01، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2009م.

15- ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة، المكتبة القانونية، دط، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999م.

16- مدحت محمد أبو النظر، إدارة منظمات المجتمع المدني "دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والقيادة والتطوع والتشبيك"، دط، أتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007م.

17- منصور سامي، البيئة والمجتمع "دراسة في العلاقات المتبادلة"، دط، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2019م.

18- نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية المبادئ والممارسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، م2003.

19- وناس يحي، المجتمع المدني وحماية البيئة، دور الجمعيات والمنظمات غير حكومية والنفايات، دط، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2004م.

20- يونس ناصر، تصميم المناهج وبنائها، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2008م.

أطروحات الدكتوراه:

01- بركات كريم، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2013-2014م.

02- بنى حمدان، صفاء نواف، دليل إداري تربوي مقترح لتعزيز دور مديري المدارس الثانوية الحكومية في الأردن في مجال المواطنة البيئية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعات الأردنية، الأردن، 2018م.

03- حسونة عبد الغني، الحماية القانون للبيئة في إطار التنمية المستدامة أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013م.

04- غنية ابرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسة البيئية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010م.

05- فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011-2012م.

06- وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007م.

رسائل الماجستير:

01- عبد الباقي محمد، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2010م.

02- غنية ابرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسة البيئية، مذكرة مقدمة لنيل رسالة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010م.

03- القاسمية تركية بنت مرهون، فاعلية التدريس بالقصص المصورة في الدراسات الاجتماعية على تنمية التحصيل والاتجاه نحو المواطنة البيئية لدى الطلبة الصف الرابع الأساسي بسلطة عمان، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، عمان، 2018م.

04- قريد سمير، دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية، مذكرة لنيل رسالة الماجستير، كلية الأداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم الإجتماع، جامعة عنابة، الجزائر، 2005 -2006م.

مذكرات الماستر:

01- معزي حب الله خالد حماية البيئة البحرية من التلوث في القانون الدولي، مذكرة ماستر، تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد حيدر، بسكرة، الجزائر، 2019-2020م.

المجلات:

01- أبو يوسف منى، المواطنة البيئية في المناهج التربوية "رؤية مستقبلية"، ع15، مجلة دراسات التربوية، د.ب.ن، 2021م.

02- آسيا المهتار، المواطنية والبيئة، مجلة المشرق، ع11، دار الشرق، لبنان، 2017م.

03- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ع07، جوان، الجزائر، 2010م.

04- علي صباغ، نحو عصر جديد في تربية المواطنة، ع08، مجلة أبحاث نفسية وتربوية، مخبر تطبيقات النفسية والتربوية، كلية علم النفس وعلوم التربية، جامعة قسنطينة2، عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، جانفي 2016م.

المؤتمرات:

01- أبو شريحة نبيل اسماعيل، التوعية البيئية والتنمية المستدامة، المؤتمر العربي الرابع للإدارة والبيئة حول التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، المنامة، البحرين، 2014م.

02- أحمد صدقي الدجاني، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية، مركز يافا للدراسات والأبحاث، مصر، 1999م.

03- أماني قنديل، "تفعيل دور الجمعيات الأهلية في إطار السياسات العامة"، **منتدى السياسات العامة**. ع21، الجزائر، 2005م.

04- إيريك هوبز باوم، العولمة والهوية الثقافية، الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربيو، بيروت، لبنان، 1998م.

05- حسام الدين فياض، نظرية المواطنة بين التربية والممارسات دراسة تحليلية نقدية، سوريا، 2023م.

06- حنيش أحمد، بوضياف حفيظ، التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة، الملتقى الدولي العلمي الخامس حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة تجارب بعض الدول – يومي 24-23 أفريل 2018 جامعة البليدة2، الجزائر، 2018م.

07- لكصاصي سيد احمد، بن عبد الكبير حسان، المفهوم القانوني للتنمية المستدامة للبيئة وتحدياتها في الجزائر،Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE ، رقم 03، ع05، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2022م.

08- زوليخة سنوسي وهاجر بوزيان الرحماني، البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول "التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل 2008م..

09- نبيل علي، تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وتأثيراتها على عمليات التعليم والتعلم، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني لوزراء التربية والتعليم والمعارف في الوطن العربي بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق، 2000م.

المحاضرات:

01- بن مهرة نسيمة، محاضرات في البيئة والتنمية المستدامة، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2019 – 2020م.

02- حمداوي محمد، محاضرات في مقياس قانون بيئة والتنمية المستدامة، السنة ثالثة ليسانس، قانون عام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2022-2023م.

03- عليان بوزيان، تفعيل فكرة المواطنة البيئية في السيايات التشريعية "دراسة مقارنة، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، د.س.ن.

04- قندوسي لخضر، وزاني ميمون، دور الجمعيات في حماية البيئة بالجزائر "دراسة مدينة سعيدة" -2012-2016-، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر.

المواقع الإلكترونية:

01- إيمان خضر، مجلة الفداء حماة، عبر الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.saaid.net/Doat/arrad/65.htm

02- دلال أعواج، العولمة: "مفهوم، نشأة، أهداف، الصادر بتاريخ: 2010. عبر الموقع الإلكتروني التالي:

http://WWW.ahewar.org

03- صالح بن علي أبو عراد، أهمية تنمية الوعي البيئي وكيفية تحقيقه، عبر الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.saaid.net/Doat/arrad/65.htm

04- فايز البلوي، تربية قيم المواطنة لدى طلاب التعليم العام، الصادر بتاريخ 2010. عبر الموقع الإلكتروني التالي: http://dr6saoud-a.com

داود عبد الرزاق الباز، مفاهيم أساسية في القانون العام لحماية البيئة، مج32، ع3، مجلة عالم الفكر، 2004م، عبر الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.balagh.com/mosoa/tex.php?tid=1134

عبد الناصر هياجنة، الأمن البيئي، عبر الموقع الإلكتروني التالي:

http://abdelnaserhayajneh.maktoobblog.com

المراجع الأجنبية:

01- Cine, Un Label Pour L'éducation De L'environnement, Stemlu Entre (La Petite Giaine), Journal Du Réseau Absacien D'éducation A La Nature et A L'environnement, N° 23 juillet 2004.

02- Schild ;R . environmental citizenship : what can political theory contribute to environmental education 47, 2016.

03- C.E,23/10/1936 union parisienne des syndicats de limpremerie, R.

04- Arturo lopezOrnat,Elena correas,gestion de areas protegidas Mediterraneas.Espana :inprenta monte,Malaga, 2003.

05- HANNA-Attisha, M Lachance, J, Sadler, R, C & Champney, Schnepp, A, Elevated Blood Lead Levels in Children Associated With the Flint Drinking Water Crisis: ASpatial Analysis of Risk and public Health Response, Americane journal of public Health, 2016.
06- ZORELL, C.V & YANG, M, Real-world Sustainable Citizenship between political Consumerism and material practices, social Sciences 8(11), 2019.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر والتـقديـر	
الاهـــــــــداء	
قائمة المختصرات	
مقـــــدمـــــــة:	02
الفـــــصـــــل الأول: الإطار المفاهيمي للمواطنة البيئية	
تمهيد:	08
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المواطنة البيئية	09
المطلب الأول: ماهية المواطنة البيئية	09
الفرع الأول: الوعي البيئي المبكر والتحولات البيئية	10
الفرع الثاني: علاقة الوعي البيئي بالإنسان والمخلفات الصناعية	11
المطلب الثاني: مفهوم المواطنة البيئية	14
الفرع الأول: المفهوم الحديث للمواطنة البيئية	14
الفرع الثاني: المفهوم اللغوي للبيئية	15
الفرع الثالث: المفهوم الفقهي للمواطنة البيئية	18
المطلب الثالث: أهمية المواطنة البيئية	20
الفرع الأول: دور المواطن في تحقيق الاستدامة لاستجابة إنسانية لأزمة الكوكب ..	20
الفرع الثاني: أبعاد المواطنة البيئية في مواجهة التحديات المعاصرة	22
المطلب الرابع: مؤشرات المواطنة البيئية	24
الفرع الأول: المعرفة البيئية	24

الفرع الثاني: الوعي البيئي	25
الفرع الثالث: التنور البيئي	26
الفرع الرابع: السلوك البيئي	27
الفرع الخامس: الإدراك البيئي	27
المطلب الخامس: أسس بناء المواطنة البيئية	28
الفرع الأول: الوعي البيئي	28
الفرع الثاني: المسؤولية الفردية والجماعية وهي إدراك الفرد لدوره في حماية البيئة، ومساهمته في التغيير من خلال ممارسات مستدامة	29
المبحث الثاني: أبعاد المواطنة البيئية ودورها في بناء السلوك البيئي كآلية لحماية البيئة	31
المطلب الأول: المسؤولية الشخصية البيئية environment of responsibility pers.	31
الفرع الأول: المواطنة البيئية عند "كاراتكينويويسال"	31
الفرع الثاني: المواطنة البيئية عند "زوريلويانق"	32
المطلب الثاني: المسؤولية الشخصية البيئية environment of responsibility pers .	33
الفرع الأول: السلوك الفردي البيئي بين الوعي والمسؤولية	35
الفرع الثاني: مكونات المواطنة البيئي	36
المطلب الثالث: المشاركة البيئية أو العمل الجماعي التعاوني	37
الفرع الأول: المشاركة الشعبية	37
الفرع الثاني: البيئية والعمل السياسي	38
المطلب الثالث: وسائل تنمية المواطنة البيئية ومكوناتها	39
الفرع الأول: وسائل تنمية المواطنة البيئية	40
الفرع الثاني: مكونات المواطنة البيئية	41
المطلب الرابع: العدالة البيئية	41
الفرع الأول: نشأة وتطور مفهوم العدالة البيئية	42

الفرع الثاني: مبادئ العدالة البيئية	42
الفرع الثالث: العدالة البيئية في الدول النامية	43
الفـــــصـــــل الثاني: التنمية المستدامة وأساليب المواطنة البيئة	
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	46
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة	46
المطلب الثاني: خصائص التنمية المستدامة	46
الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة	47
الفرع الثاني: التعريف القانوني التنمية المستدامة	48
المطلب الثالث: مميزات التنمية المستدامة	49
الفرع الأول: خصائص التنمية المستدامة	50
الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة	51
المطلب الرابع: مؤشرات قياس التنمية المستدامة	53
الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية	53
الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية	54
الفرع الثالث: المؤشرات البيئية	54
الفرع الرابع: المؤشرات المؤسسية	55
المبحث الثاني: أساليب المواطنة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة	56
المطلب الأول: دور المواطن البيئي في دعم الاستدامة	56
الفرع الأول: السلوك البيئي المسؤول	56
الفرع الثاني: المشاركة المجتمعية الفاعلة	57
الفرع الثالث: التأثير على السياسات البيئية	57
الفرع الرابع: التربية والتثقيف البيئي	58

الفرع الخامس: دعم الاقتصاد الأخضر	58
المطلب الثاني: برامج التربية البيئية في المدارس والجامعات	58
الفرع الأول: المدارس	59
الفرع الثاني: الأنشطة التربوية	59
الفرع الثالث: المنشورات والمطبوعات التعليمية	60
المطلب الثالث: دور المجتمع المدني والمنظمات البيئية	61
الفرع الأول: نشر الوعي البيئي	62
الفرع الثاني: تنفيذ المشاريع الميدانية	63
الفرع الثالث: التشجير وإعادة التشجير	64
المطلب الرابع: علاقة المواطنة البيئية بالتنمية المستدامة في ظل التوجهات الوطنية.	66
الفرع الأول: علاقة المواطنة البيئية بالتنمية المستدامة عبر الدساتير الجزائرية	66
الفرع الثاني: علاقة المواطنة البيئية بالتنمية المستدامة حسب القوانين البيئة	67
خلاصة الفصل:	68
خـــــاتـــــمـــة:	70
قائمة المصادر والمراجع	74
فـــــهـــــرس المحتويات	
الملخص	

ملخص:

الملخص: تلعب المواطنة البيئية دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تساهم في تعزيز الوعي البيئي لدى الأفراد والمجتمعات، وتحفيز المشاركة الفعالة في حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي. من خلال تبني سلوكيات مسؤولة تجاه البيئة، تقلل المواطنة البيئية من التلوث والهدر، وتدعم استخدام الموارد بشكل رشيد يضمن تلبية حاجات الأجيال الحالية والمقبلة. بالتالي، تصبح التنمية أكثر توازنًا بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يحقق الاستدامة الحقيقية.

:الكلمات المفتاحية:

- البيئة – المواطنة البيئية – التنمية المستدامة – الوعي البيئي.

Summary:

Environmental citizenship plays a central role in achieving sustainable development by raising environmental awareness among individuals and communities and by encouraging active participation in the protection of natural resources and the preservation of biodiversity. By adopting responsible behaviors toward the environment, environmental citizenship helps reduce pollution and waste, and promotes the rational use of resources to meet the needs of present and future generations. In this way, development becomes more balanced across economic, social, and environmental dimensions, leading to true sustainability

Keywords:

- Environmental – citizenship -sustainable – development -environmental -awareness.